



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران / يونيو

2025



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو
2025

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغانى

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2025.

يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. والجزء الثاني، يستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. فيما خصص الجزء الثالث لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط. ويتناول الجزء الرابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويتطرق الجزء الخامس إلى الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب. ويستعرض الجزء السادس والأخير من التقرير أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثالث من عام 2025. والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على التطورات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغانى



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2025
11	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
14	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
14	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
15	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
15	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
21	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
21	- أسعار الغازولين الممتاز
24	- أسعار زيت الغاز
25	- أسعار زيت الوقود
25	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام
25	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
25	الإمدادات النفطية العالمية
27	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
27	- دول أوبك
27	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
28	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
30	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
34	- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة
35	الطلب العالمي على النفط
36	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
38	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
41	مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
41	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
43	- المخزون التجاري العالمي
43	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
44	- المخزون الاستراتيجي
44	- إجمالي المخزون العالمي
46	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
46	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيو سياسية)
46	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
47	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
47	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
47	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
51	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
52	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
53	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
60	ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
60	1. قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون
61	2. اضطرابات السياسة التجارية الأمريكية
63	3. تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط
64	رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
64	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
66	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
66	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء
67	خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
67	1. أسعار النفط الخام
68	2. الإمدادات النفطية العالمية
68	3. الطلب العالمي على النفط
70	سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثالث 2025



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
13	الشكل (1) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
16	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
17	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
18	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
24	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
26	الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
28	الشكل (7) التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
31	الشكل (8) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
32	الشكل (9) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح
33	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة
34	الشكل (11) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي
36	الشكل (12) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
43	الشكل (13) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
45	الشكل (14) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
57	الشكل (15) تطور الطاقة التكريرية على الساحل الغربي الأمريكي
59	الشكل (16) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
65	الشكل (17) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك
66	الشكل (18) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك

رقم الصفحة	قائمة الجداول
13	الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
16	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
23	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
26	الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
33	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
35	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
38	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
45	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
50	الجدول (10) تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
50	الجدول (11) تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
58	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
60	الجدول (13) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (مايو – يوليو) 2025
61	الجدول (14) خطط تعويض الزيادة في الإنتاج لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (أبريل 2025 – يونيو 2026)
65	الجدول (15) التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء



المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2025

المتوسط الربع السنوي لأسعار النفط الخام



الأسعار الفورية

سلة خامات أوبك: 67.4 دولار/برميل

خام برنت: 67.7 دولار/برميل

خام غرب تكساس الأمريكي: 64 دولار/برميل

خام دبي: 66.8 دولار/برميل

الأسعار الآجلة

عقود خام برنت: 66.8 دولار/برميل

عقود خام غرب تكساس الأمريكي: 63.7 دولار/برميل

الإمدادات النفطية



الدول الأعضاء في أوبك: 26.8 مليون برميل/يوم

الإجمالي العالمي: 104 مليون برميل/يوم

دول أوبك المشاركة في إعلان التعاون: 32.9 مليون برميل/يوم

دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون: 17 مليون برميل/يوم

الدول غير المشاركة في إعلان التعاون: 54.1 مليون برميل/يوم

النفط الصخري الأمريكي: 9.116 مليون برميل/يوم

الطلب على النفط



الدول الأعضاء في أوبك: 6.2 مليون برميل/يوم

الإجمالي العالمي: 104.3 مليون برميل/يوم

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.6 مليون برميل/يوم

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 58.7 مليون برميل/يوم

المخزونات النفطية



- الإجمالي العالمي من المخزونات التجارية والاستراتيجية: 9.290 مليار برميل
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 2.770 مليار برميل
- المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 3.488 مليار برميل
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم): 1.473 مليار برميل
- المخزون الاستراتيجي: 1.559 مليار برميل

التجارة النفطية



- الولايات المتحدة الأمريكية
- الواردات: 6 مليون ب/ي من النفط الخام، 1.7 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
- الصادرات: 3.8 مليون ب/ي من النفط الخام، 6.8 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
- الصين
- الواردات: 11.6 مليون ب/ي من النفط الخام، 0.7 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
- الصادرات: 1.2 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
- الهند
- الواردات: 5 مليون ب/ي من النفط الخام، 1 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
- الصادرات: 1.2 مليون ب/ي من المنتجات النفطية

صناعة تكرير النفط الخام



- إجمالي كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية: 80.7 مليون ب/ي
- دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.6 مليون ب/ي
- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 35.1 مليون ب/ي

صادرات النفط الخام المقدرة لدول أوابك



- كمية الصادرات المقدرة لدول أوابك: 16.2 مليون ب/ي
- قيمة الصادرات المقدرة لدول أوابك: 100 مليار دولار



الآفاق المستقبلية على المدى القريب



الإمدادات النفطية في الربع الثالث من عام 2025 توقعات منظمة أوبك:

الدول غير المشاركة في إعلان التعاون: 53.8 مليون ب/ي

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي: 105.1 مليون ب/ي

دول أوبك: 32.8 مليون ب/ي

دول خارج أوبك: 72.3 مليون ب/ي

الطلب على النفط في الربع الثالث من عام 2025 توقعات منظمة أوبك:

الإجمالي العالمي: 105.5 مليون ب/ي

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 46.3 مليون ب/ي

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 59.2 مليون ب/ي

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي: 104.3 مليون ب/ي

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 46.1 مليون ب/ي

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 58.2 مليون ب/ي

أسعار النفط الخام في الربع الثالث من عام 2025 توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

خام برنت: 68.02 دولار/برميل

خام غرب تكساس الأمريكي: 64.69 دولار/برميل

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي تحسناً نسبياً في أدائه خلال الربع الثاني عام 2025 بدعم من تسارع وتيرة الإنفاق على استيراد السلع تحسباً لارتفاع الرسوم الجمركية، وانخفاض متوسط معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية الفعلية مقارنة بالمعلن عنها في شهر أبريل 2025، إلى جانب تحسن الأوضاع المالية العالمية – لأسباب من بينها ضعف الدولار الأمريكي.

وفي هذا السياق، انتعش أداء الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من عام 2025، مسجلاً نمواً بمعدل 3% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في الواردات بأكبر وتيرة خارج فترة ركود منذ عام 1969، في ظل التوجه للسحب من المخزونات التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الربع السابق بسبب حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية. فضلاً عن زيادة الانفاق الاستهلاكي – وإن كانت بشكل طفيف، مع محافظة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة دون تغيير – حيث لا يزال تأثير التعريفات الجمركية على معدلات التضخم غير واضحة.

وحقق الاقتصاد الصيني نمواً بمعدل 5.2% على أساس سنوي، مظهرًا مرونة في مواجهة الرسوم الجمركية الأمريكية، في ظل الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على خفض التعريفات الجمركية لمدة 90 يوم تنتهي في 12 أغسطس 2025. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع الانتاج الصناعي وانتعاش الصادرات انعكاساً لتزايد توجه المصانع إلى تصدير شحناتها للاستفادة من هذنة التعريفات الجمركية، إلى جانب تعزيز الإنفاق الحكومي على البنية التحتية ودعم المستهلكين، والتيسير النقدي من جانب البنك المركزي الصيني الذي قام بخفض أسعار الفائدة وضح سيولة نقدية في إطار جهود أوسع لحماية الاقتصاد من الرسوم الجمركية الأمريكية.

وسجل اقتصاد منطقة اليورو نمواً أكبر من المتوقع بمعدل بلغ 1.4% على أساس سنوي، مما يعكس صموداً اقتصادياً نسبياً في ظل التوترات التجارية العالمية المتصاعدة. حيث واصلت الاقتصادات في إسبانيا وفرنسا وأيرلندا أدائها القوي، الذي عوض انكماش الأداء الاقتصادي في ألمانيا وإيطاليا بسبب ضعف القطاع الصناعي وتراجع الاستثمارات. ويعزى نمو منطقة اليورو بشكل جزئي إلى التحميل المسبق (front-loading)، حيث قامت الشركات الأمريكية والآسيوية مسبقاً بشحن واردات إلى السوق الأوروبية قبل تطبيق تعريفات جمركية جديدة في شهر أبريل 2025.



واستمراراً لسعي مجموعة أوبك+ نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ضوء أساسيات السوق السليمة، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط، قررت دول أوبك+ الثماني التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، إجراء زيادة على أساس شهري لإنتاجها بمقدار 411 ألف ب/ي خلال الفترة (مايو – يوليو) 2025، أي ما يعادل ثلاث زيادات شهرية كان متفق عليها سابقاً، مع مرونة في إيقاف الزيادات التدريجية أو عكسها وفقاً لتطورات ظروف سوق النفط.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو 2025، إلى أن مخاطر التطورات السلبية ما زالت تهيمن على آفاق نمو الاقتصاد العالمي، حيث يؤدي غياب اتفاقيات تجارية شاملة إلى تزايد المخاوف من التأثير السلبي لاستمرار حالة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية على الاستثمارات والنشاط الاقتصادي، مع احتمال تراجع الطلب على مخزونات السلع الذي قد يُعرض العديد من الشركات لمخاطر كبيرة، بعد أن كانت الزيادة في الصادرات قد ساهمت مؤقتاً في دعم النشاط الاقتصادي. كما أن البيئة الجيوسياسية غير المستقرة، تعزز من احتمال حدوث اضطرابات إضافية في سلاسل الإمداد العالمية. وفي حين يواصل التضخم العالمي تراجعاً، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية تصاعداً تدريجياً في الضغوط التضخمية. فضلاً عن أن العديد من الدول لا تزال تعاني من تزايد الدين العام واستمرار ارتفاع العجز المالي، مما يجعلها أكثر عرضة لتشنيد مفاجئ في الأوضاع المالية.

وبناء على ما تقدم، فإن النظام التجاري العالمي بحاجة إلى جهود جماعية لإصلاحه وتعزيزه، بما يعيد الثقة إلى حركة التجارة والاستثمار. كما أنه هناك حاجة مُلحة إلى إجراء إصلاحات هيكلية تعزز من الإنتاجية على المدى الطويل، بما يشكل الأساس لنمو اقتصادي عالمي مستدام وأكثر قدرة على التكيف مع الصدمات المستقبلية.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2025 بمعدل 3%، وهو مستوى أعلى من التقديرات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.8%. في حين تشير

التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.1% في عام 2026، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3%، كما يوضح **الجدول (1)** و**الشكل (1)**.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2024 - 2025)، (%)

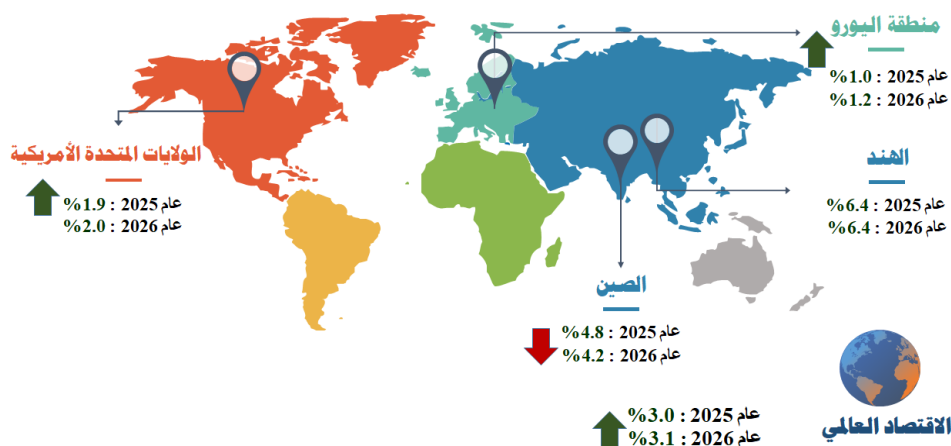
التوقعات الأولية أبريل 2025	التوقعات الأولية		التوقعات الأولية		التغير في التوقعات الأولية
	2025	2026	2025	2026	
العالم	3.0	3.1	2.8	3.0	0.2
الاقتصادات المتقدمة	1.5	1.6	1.4	1.5	0.1
الولايات المتحدة	1.9	2.0	1.8	1.7	0.1
منطقة اليورو	1.0	1.2	0.8	1.2	0.2
المملكة المتحدة	1.2	1.4	1.1	1.4	0.1
اليابان	0.7	0.5	0.6	0.6	0.1
الصين	4.8	4.2	4.0	4.0	0.8
الهند	6.4	6.4	6.2	6.3	0.2
البرازيل	2.3	2.1	2.0	2.0	0.3
روسيا	0.9	1.0	1.5	0.9	(0.6)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2025، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2025.

الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2025 - 2026)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2025.



1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2025 بمعدل 1.5% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.4%، ويعكس الارتفاع في التوقعات استقرار التعريفات الجمركية وتيسير الأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم بعض التباطؤ في مستويات الطلب. والأداء القوي للاقتصاد في أيرلندا، على الرغم من أنها تمثل أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، حيث سجلت صادراتها من الأدوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة تاريخية كبيرة نتيجة التوسع في الإنتاج وافتتاح مرافق إنتاج جديدة، كما يوضح الجدول (1).

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث ارتفعت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2025 لتصل إلى 4.8% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 4%، بدعم من النشاط الأقوى من المتوقع خلال النصف الأول من عام 2025 والانخفاض الكبير في التعريفات الجمركية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وارتفعت تقديرات النمو الاقتصادي في الهند بشكل نسبي لتصل إلى 6.4% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.2%، انعكاساً للبيئة الخارجية الأكثر إيجابية، وزخم الإصلاح الذي يدعم نمواً قوياً في الاستهلاك ويدفع الاستثمار العام. في حين يتوقع أن يشهد الاقتصاد الروسي نمواً بمعدل 0.9% في عام 2025 وهو مستوى أقل بشكل ملحوظ من التوقعات السابقة البالغة 1.5%، بسبب تشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار النفط وضعف البيانات الاقتصادية المتعلقة بمبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الثاني من عام 2025، حيث انخفضت في شهر أبريل متأثرة بشكل رئيسي بانخفاض أسعار العقود الآجلة للنفط الخام، وضعف معنويات السوق، وسط ضغوط البيع من صناديق التحوط ومديري الأموال الآخرين، نتيجة تصاعد التوترات التجارية العالمية – لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وواصلت أسعار النفط الخام الفورية انخفاضها في شهر مايو على خلفية استمرار عمليات البيع في سوق العقود الآجلة، وضعف طلب مصافي تكرير النفط الخام الأوروبية بسبب بعض الأعطال وتراجع المخاوف الجيوسياسية، والمؤشرات على وفرة الإمدادات، فضلاً عن ارتفاع مخزونات المنتجات البترولية الأمريكية. يأتي ذلك قبل أن ترتفع الأسعار في شهر يونيو، بدعم من مخاوف توافر الإمدادات على المدى القصير في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وتزايد عمليات شراء النفط – لا سيما لشحنات التحميل الفوري – حيث سعت مصافي تكرير النفط الخام إلى تأمين إمداداتها قبل الزيادة الموسمية المتوقعة في الطلب على وقود النقل خلال موسم القيادة الصيفي، فضلاً عن الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية.

وبشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 9.3 دولار/برميل، أي بنسبة 12.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 67.4 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنسبة 20.9% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح **الجدول (2) والشكل (2)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2024 – 2025).

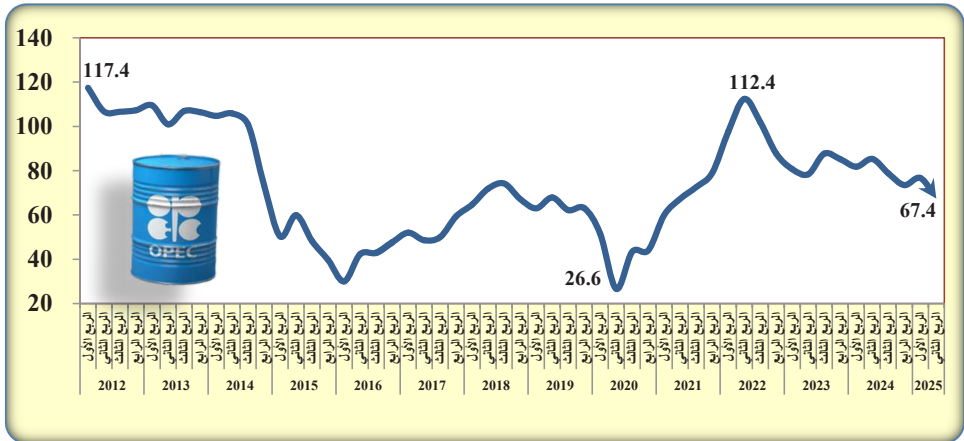


الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2024 – 2025)
(دولار/ برميل)

الخامات	2024		2025		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
سلة أوبك منها :	85.3	78.8	73.5	76.7	67.4	(9.3)
خليط الصحراء الجزائري	85.1	81.1	75.7	76.4	67.9	(8.4)
العربي الخفيف السعودي	87.2	80.4	75.0	78.5	68.9	(9.6)
مرجان الاماراتي	85.3	78.4	73.7	76.9	67.1	(9.8)
خام التصدير الكويتي	86.6	79.7	74.0	78.0	68.0	(10.0)
السدره الليبي	83.9	79.3	72.6	74.2	67.2	(7.1)
البصرة العراقي	83.5	77.8	72.2	75.8	67.0	(8.8)
خامات اخرى :						
دبي	85.3	78.2	73.4	77.0	66.8	(10.1)
البحري القطري	86.1	78.9	74.2	79.2	68.1	(11.2)
برنت	84.7	80.1	74.5	75.6	67.7	(7.9)
خام غرب تكساس	80.8	75.4	70.3	71.5	64.0	(7.5)

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أبريل 2024 – يوليو 2025).

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2025)
(دولار/برميل)



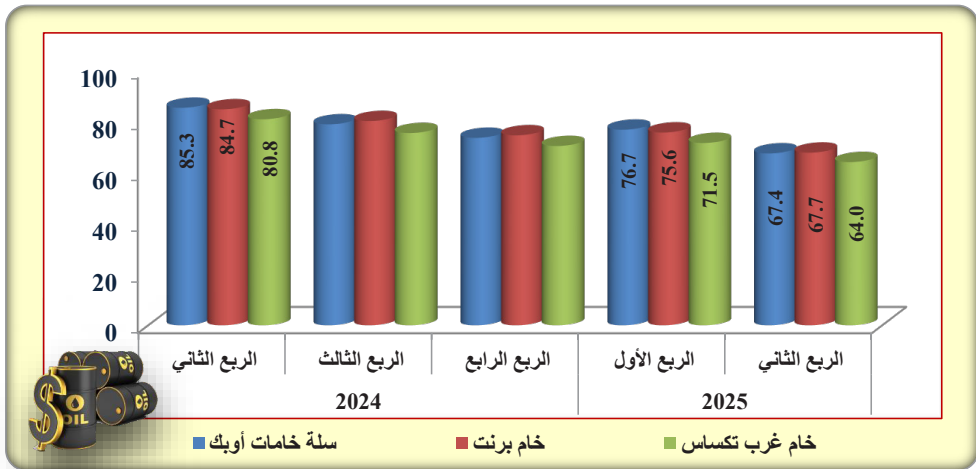
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أبريل 2012 – يوليو 2025).

شهد الربع الثاني من عام 2025 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تحولت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت 38.3°API (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31°API (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 0.9 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بحوالي 1.3 دولار/برميل لصالح خام دبي في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط سعر خام برنت بواقع 0.3 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بانخفاض بلغ 1.1 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بمقدار 10.1 دولار/برميل ليصل إلى نحو 66.8 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بمقدار 7.9 دولار/برميل ليبلغ 67.7 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بمقدار 7.5 دولار/برميل ليبلغ نحو 64 دولار/برميل. ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2).

الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2024-2025)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أبريل 2024 - يوليو 2025).

18 ◀

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفض متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثاني من عام 2025. حيث سجلت عقود خام برنت وعقود خام غرب تكساس خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 10.8% لتصل إلى 66.8 دولار/برميل و 63.7 دولار/برميل على التوالي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى عدة أسباب من أهمها:

- التحولات في السياسة التجارية الأمريكية، وما يرتبط بها من مخاوف حيال تراجع نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم ضعف الطلب على النفط. حيث خفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من توقعات نمو الاقتصاد العالمي، كما خفضت منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية من توقعاتهما بشأن نمو الطلب على النفط خلال عامي 2025 و 2026، بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية التي أحدثت اضطراب في التجارة العالمية.
- تلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية، المرتبطة بالمخاوف حيال إمكانية حدوث انقطاع في الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط التي تستحوذ على نحو ثلث إنتاج النفط العالمي، عقب إعلان الرئيس الأمريكي عن التوصل إلى اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار.
- تخفيض التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة الأمريكية إلى "AA1"، بسبب زيادة الدين الحكومي، مما زاد من الشكوك بشأن أداء أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للنفط. يأتي ذلك إلى جانب تراجع مؤشر ثقة المستهلكين الأمريكيين، وعدم اليقين الاقتصادي الناجم عن الرسوم الجمركية.
- تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط – مما يعكس تأثير التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- قرار دول أوبك+ التي أعلنت عن تعديلات طوعية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي كل من السعودية والكويت والإمارات والعراق وروسيا وكازاخستان والجزائر وعمان، إجراء زيادة شهرية في إجمالي إنتاجها بمقدار 411 ألف ب/ي خلال الفترة (مايو – يوليو) 2025، أي ما يعادل ثلاث زيادات شهرية كان متوقع عليها سابقاً.
- الآمال بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة الروسية الأوكرانية، مما يمهّد الطريق لتخفيف العقوبات المفروضة على روسيا، ويعزز صادراتها النفطية.



في حين ساهمت عدة عوامل أخرى في الحد من انخفاض أسعار النفط الأجلة خلال الربع الثاني من عام 2025، من أهمها:

- تقاعص التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من مخاوف حيال إمكانية إعادة توجيه تدفقات النفط من أكبر منطقة منتجة في العالم، من خلال تقييد الإمدادات في مضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي 20% من تجارة النفط العالمية.
- إعلان الرئيس الأمريكي تعليق الرسوم الجمركية الإضافية لمدة 90 يوماً على الدول التي أبدت استعداداً للتفاوض، ولم تتخذ تدابير جمركية انتقامية ضد الولايات المتحدة، بأي شكل من الأشكال.
- الإعلان عن إتفاقية تجارية أمريكية مع المملكة المتحدة، وتزايد الأمل بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم.
- تراجع التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الرسوم الجمركية المتبادلة بينهما لمدة 90 يوم، لتصبح 30 % على السلع الصينية و 10% على السلع الأمريكية.
- إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية تصريحها لشركة النفط الإسبانية بتصدير النفط من فنزويلا.
- إغلاق روسيا اثنين من مراسي محطة البحر الأسود التي تصدر النفط من كازاخستان بشكل مؤقت، مع تعليق رسو ناقلات الشحن في ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود.
- إصدار الشركة المشغلة لنظام خط أنابيب Keystone النفطي في كندا والولايات المتحدة الأمريكية إشعاراً بالقوة القاهرة، على وقع حدوث تسرب نفطي في ولاية داكوتا الشمالية.
- إعلان شركة الطاقة النرويجية "Equinor" عن إيقاف إنتاج النفط الخام بشكل مؤقت من حقل "Johan Castberg" في القطب الشمالي لإجراء بعض الإصلاحات الفنية.
- فرض عقوبات أمريكية جديدة للحد من صادرات النفط الإيرانية، بما في ذلك بعض مصافي النفط الصغيرة والمستقلة في الصين وعدد من الشركات والسفن المسؤولة عن تسهيل شحنات النفط الإيراني إلى الصين، مما أثار المخاوف بشأن نقص الإمدادات العالمية.
- فرض المملكة المتحدة عقوبات على المسؤولين التنفيذيين في شبكة لتجارة النفط تسهم في تدفق صادرات النفط الروسية الرئيسية، لاستهداف أسطول ناقلات الظل.

- إعلان الاتحاد الأوروبي فرض حزمة جديدة من العقوبات على روسيا، تهدف إلى خفض عائدات الطاقة من خلال استهداف 189 ناقلة من سفن أسطول الطل، وفرض عقوبات على شركات النفط، وسط تزايد حالة عدم اليقين بشأن المحادثات الروسية الأوكرانية.

وقد شهد الربع الثاني من عام 2025 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما ليبلغ 2.47 دولار للبرميل في نهاية الربع الثاني 2025، وهو أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2021. حيث تلقى خام غرب تكساس دعماً من انخفاض مخزونات النفط الخام في مركز التخزين الرئيسي Cushing، والزيادة الكبيرة في استهلاك النفط الخام من مصافي التكرير الأمريكية، وتوقعات ارتفاع الطلب الأمريكي على النفط، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات من كندا والمكسيك. وفي الوقت نفسه، تعرض خام برنت لضغوط متزايدة بسبب عمليات البيع المكثفة من المضاربين في شهر أبريل، والمؤشرات على وفرة المعروض من النفط الخام في حوض الأطلسي وتراجع الطلب من مصافي التكرير في أوروبا في شهر مايو.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة انخفاضاً في اتجاهاتها على أساس فصلي خلال الربع الثاني من عام 2025 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، باستثناء سعر الغازولين الممتاز في سوق روتردام الذي شهد ارتفاع طفيف.

- أسعار الغازولين الممتاز

انخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق البحر المتوسط خلال الربع الثاني 2025 بنسبة 4.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 82 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 21.2% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط السعر في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 0.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 95.3 دولار/برميل، متأثراً بارتفاع نشاط مصافي التكرير وزيادة فائض الإمدادات عقب إنتهاء موسم الصيانة المكثفة خلال شهري أبريل ومايو 2025. في حين كان لتراجع مخزونات الغازولين في شهر أبريل، دوراً في الحد من انخفاض الأسعار.



تجدر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين تختلف ما بين الولايات الأمريكية، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة والضرائب. وعادة ما تكون أسعار الغازولين على الساحل الغربي هي الأعلى بسبب الارتباطات المحدودة للمنطقة مع مراكز التكرير الرئيسية الأخرى، وظروف الإمداد والطلب المحلية الصارمة، ومتطلبات مواصفات الغازولين الأكثر تكلفة في التصنيع. في حين تكون أسعار الغازولين على ساحل الخليج عادة هي الأدنى، حيث يتواجد الجزء الأكبر من طاقة التكرير في الولايات المتحدة ويتجاوز إنتاج الغازولين مستويات الطلب.

وشهد متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة انخفاضاً بنسبة 7.4% على أساس فصلي ليلبلغ نحو 78.4 دولار/برميل. في حين ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق روتردام خلال الربع الثاني 2025 بنسبة 0.1% فقط على أساس فصلي ليصل إلى حوالي 89.1 دولار/برميل، حيث تلقت الأسعار دعماً من ارتفاع صادرات الغازولين الأوروبية – لا سيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى كندا في شهري أبريل ومايو، قبل أن تتأثر سلباً بفائض الإمدادات وتراجع الصادرات في ظل زيادة تشغيل مصافي التكرير في حوض الأطلسي خلال شهر يونيو، مع دخول كميات إضافية من الغازولين إلى السوق العالمية من مصافي جديدة.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2025، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).

الجدول (3)

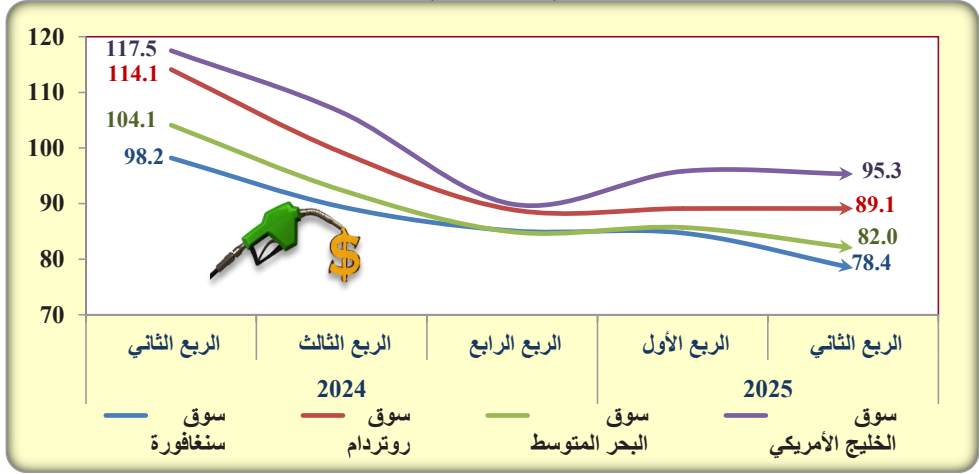
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2024 – 2025)
(دولار/ برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2024	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	98.2 114.1 104.1 117.5	97.4 75.1 79.7 72.9
الربع الثالث	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	89.4 99.2 92.4 106.4	90.6 72.9 76.8 69.2
الربع الرابع	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	85.1 88.9 84.9 89.9	88.2 72.5 76.2 66.9
الربع الأول 2025	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	84.7 89.1 85.7 95.8	90.0 74.7 77.6 67.4
الربع الثاني	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	78.4 89.1 82.0 95.3	80.9 69.7 73.7 62.0
الربع الأول 2025	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	(6.2) 0.1 (3.7) (0.5)	(9.1) (5.1) (3.9) (5.4)
الربع الثاني 2024	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	(19.8) (25.0) (22.1) (22.2)	(16.5) (5.4) (6.0) (10.8)

المصدر: منظمة أوابك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أبريل 2024 – يوليو 2025).



الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2025-2024)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أبريل 2024 – يوليو 2025).

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2025 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. استأثر **سوق روتردام** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 85.8 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 9.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 17.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر 84.8 دولار/برميل بنسبة انخفاض 8.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 17.5% على أساس سنوي. ثم **سوق سنغافورة** بمتوسط سعر بلغ 82.4 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 9.3% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 17.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 78.6 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 12.3% على أساس فصلي و 2.5% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في **سوق سنغافورة** خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 10.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 80.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 17% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق البحر المتوسط** بنسبة 5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 73.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 7.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق روتردام** بنسبة 6.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 69.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 7.2% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في **سوق الخليج الأمريكي** خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 8% على أساس فصلي ليبلغ 62 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 14.9% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

ساد خلال الربع الثاني من عام 2025 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي¹) ارتفاعاً بلغ حوالي 455 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2025، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 104 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات من الدول المشاركة في إعلان التعاون “Declaration of Cooperation “Doc”، وارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

¹ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024 – 2025)

(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات النفطية العالمية	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون ²			
		الإجمالي	دول خارج أوبك	دول أوبك	
102.6	53.1	49.5	17.1	32.4	الربع الثاني 2024
102.4	53.2	49.2	16.9	32.3	الربع الثالث
102.7	53.6	49.1	16.7	32.4	الربع الرابع
103.5	54.0	49.6	16.9	32.7	الربع الأول 2025
104.0	54.1	49.9	17.0	32.9	الربع الثاني
0.455	0.090	0.365	0.1	0.2	الربع الأول 2025
1.380	1.0	0.4	(0.1)	0.5	الربع الثاني 2024

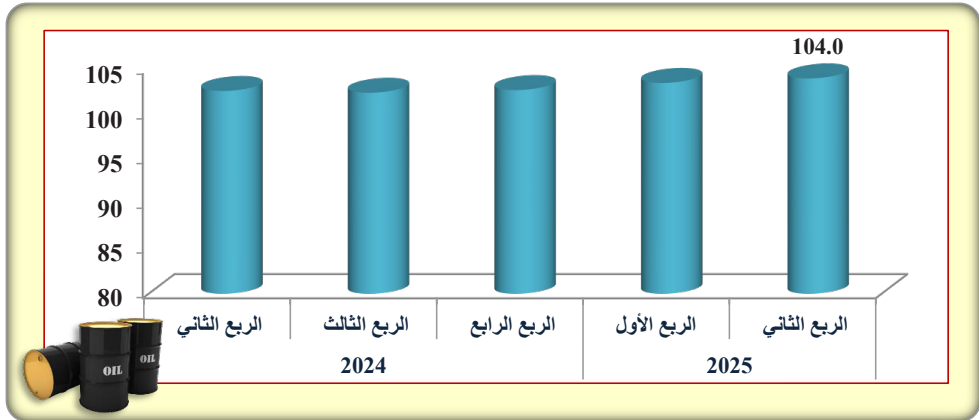
* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.

الشكل (6)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024-2025)

(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.

² الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك (السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، والكونغو، والجابون، وغينيا الاستوائية، وإيران، وفنزويلا)، وعشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

■ إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

- دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 241 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 32.9 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني 2025، فقد بلغت نحو 31.7%، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من المستوى المسجل في الربع السابق البالغ نحو 31.6%، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 241 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 27.029 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 5.9 مليون برميل/يوم. ويعزى ارتفاع امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من السعودية بمقدار 232 ألف ب/ي، والامارات بمقدار 50 ألف ب/ي، على خلفية قرارات دول أوبك+ التي أعلنت عن تعديلات طوعية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي كل من السعودية والكويت والإمارات والعراق وروسيا وكازاخستان والجزائر وعمان، بالمضي قدماً في العودة التدريجية والمرونة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي اعتباراً من 1 أبريل 2025، وإجراء زيادة في الإنتاج بمقدار 411 ألف ب/ي على أساس شهري في مايو ويونيو 2025.

- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول العشر المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الثاني 2025 بمقدار 124 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 17 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإمدادات من كازاخستان بمقدار 65 ألف ب/ي، بدعم من تشغيل توسعة حقل "Tengiz"، ودعم الانتاج من بعض الحقول الأخرى (مثل Karachaganak و Kalamkas-Sea و Khazar)، وعلى الرغم من إغلاق روسيا اثنين من مراسي محطة البحر الأسود التي تصدر النفط من كازاخستان بشكل مؤقت. فضلاً عن ارتفاع الإمدادات من جنوب السودان بمقدار 41 ألف ب/ي، في ظل استئناف



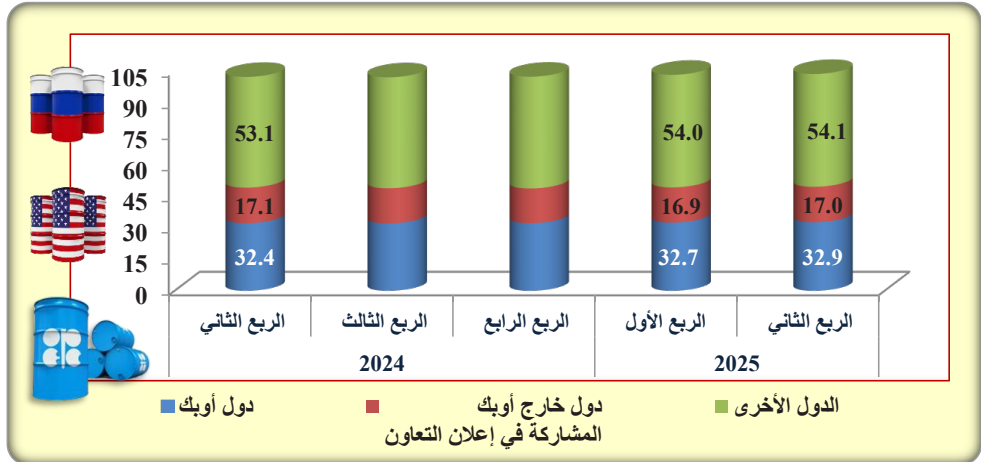
صادرات النفط عبر السودان إلى ميناء السودان على البحر الأحمر، والتي توقفت في مارس 2024 نتيجة الأضرار التي لحقت بخط الأنابيب الرئيسي في ولاية النيل الأبيض. وكذلك ارتفاع الإمدادات من روسيا بمقدار 24 ألف ب/ي بدعم من قرارات مجموعة دول أوبك+، والمشروعات الجديدة مثل حقول Vostok Oil في سيبيريا، والتوسع التقني وإعادة استغلال الحقول القديمة.

■ إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 90 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 54.1 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثاني من عام 2025 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 400 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 22.2 مليون ب/ي، وارتفاع الإنتاج من دول أمريكا اللاتينية بمقدار 100 ألف ب/ي لتبلغ نحو 7.5 مليون ب/ي. فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول آسيا والمحيط الهادئ بمقدار 40 ألف ب/ي لتصل إلى حوالي 440 ألف ب/ي.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³، ارتفع الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية بنحو 400 ألف ب/ي في الربع الثاني من عام 2025، ليصل إلى نحو 22.2 مليون ب/ي. هذا وقد شهد شهر مايو 2025 ارتفاعاً في إنتاج النفط الأمريكي إلى مستوى قياسي بلغ نحو 13.5 مليون ب/ي، تزامناً مع الأداء القوي لحقل "Permian" الذي واصل تسجيل مستويات إنتاج متصاعدة بدعم من تحسين تقنيات الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي التي رفعت من إنتاجية الآبار الجديدة إلى مستويات غير مسبوقة، وارتفاع إنتاج الآبار الجديدة في حقل "Eagle Ford" في جنوب ولاية Texas نتيجة اعتماد تقنيات دقيقة وزيادة طول الآبار الأفقية لتحسين التدفقات في الآبار القديمة، فضلاً عن زيادة إنتاج المنصات البحرية مدفوعاً بالتطورات التشغيلية والاستثمارات الجديدة في البنية التحتية البحرية، حيث بدء الإنتاج من ثلاث حقول بحرية جديدة، وهي حقل "Whale" الذي بدأ الإنتاج في يناير 2025 من وحدة إنتاج عائمة جديدة تحمل الأسم نفسه، وحقلي "Ballymore" و "Dover" الذي بدأ إنتاجهما في أبريل 2025 وتم ربطهما بمنشآت الإنتاج العائمة (FPUs) القائمة من خلال أنظمة الأنابيب تحت البحر (subsea tiebacks)، مما سمح بتقليل التكلفة وسرعة إدخال الإنتاج إلى الخدمة.

وفي المقابل، انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني 2025، عقب تسجيل مستوى قياسي فصلي بلغ 6.2 مليون ب/ي في الربع السابق، حيث تأثرت سلباً بأعمال الصيانة في العديد من مشروعات الرمال النفطية، مع نقص ملحوظ في العمالة الفنية، فضلاً عن إصدار الشركة المشغلة لنظام خط أنابيب Keystone النفطي في كندا والولايات المتحدة الأمريكية إشعاراً بالقوة القاهرة، على وقع حدوث تسرب نفطي في ولاية داكوتا الشمالية.

وانخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا في الربع الثاني 2025 بنحو 20 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 3.57 مليون برميل/يوم. في هذا السياق، تأثرت الإمدادات من النرويج سلباً بالتوقف المؤقت لإنتاج النفط من حقل "Johan Castberg" بسبب انقطاع الكهرباء، وإيقاف الإنتاج بشكل مؤقت أيضاً من سفينة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة (FPSO) التابعة للحقل

³ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.



بسبب تسرب نفطي طفيف من مبادل حراري. كما تأثرت الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة سلباً بتوقف مصفاة "Grangemouth" في اسكتلندا عن معالجة النفط الخام، وتحولها إلى محطة استيراد لمنتجات الوقود، مما ساهم بشكل غير مباشر في تقليل الأنشطة المرتبطة بالإنتاج.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت إمدادات الصين النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 60 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 4.63 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى عمليات الصيانة الواسعة لمصافي التكرير الحكومية التي حدثت من الطلب على النفط الخام، وتقليص المصافي المستقلة إنتاجها في ظل ضعف هوامش الأرباح، فضلاً عن ارتفاع فائض المخزونات النفطية. في حين كان لاستثمارات الاستكشاف الكبيرة دوراً في نمو الإنتاج في قطاع النفط البحري – لا سيما بخليج Bohai وبحر الصين الجنوبي، مما حد من انخفاض إمدادات الصين النفطية خلال الربع الثاني 2025.

في حين ارتفعت الإمدادات النفطية من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 100 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 7.52 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2025. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج البرازيل من النفط الخام – لا سيما في حقلي "Buzios" و "Mero"، هذا وقد أعلنت شركة "Petrobras" البرازيلية الحكومية للنفط عن ارتفاع إنتاجها خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 7.6% على أساس فصلي ليصل إلى نحو 2.32 مليون ب/ي في البرازيل بدعم من ارتفاع الإنتاج من أربع منصات بحرية عائمة، وصلت إحداها إلى ذروة إنتاجها، وبدأت أخرى عملياتها قبل الموعد المحدد، مما عزز الإنتاج خلال تلك الفترة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني 2025 بنحو 223 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.5% على أساس فصلي، ليلعب نحو 9.1 مليون ب/ي، مرتفعاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 67.9% من متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 13.4 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2025.

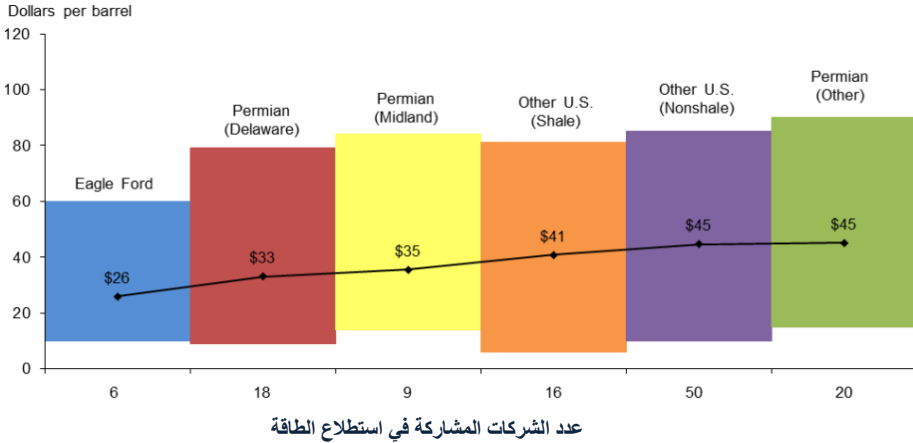
⁴ يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات، «Eagle Ford»، «Bakken»، «Austin Chalk»، «Woodford»، «Mississippian»، «Permian»، «Niobrara»، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، هو استمرار التزام عدد كبير من شركات الطاقة الأمريكية المنتجة بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية، وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر يوليو 2025، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 26 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford، و 45 دولار/برميل في منطقة Permian (باستثناء حقلي Delaware و Midland)، وهو مستوى أقل من التقديرات السابقة التي بلغ حدها الأدنى 31 دولار/برميل في منطقة Permian، كما يوضح الشكل (8).

الشكل (8)

أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة بالفعل



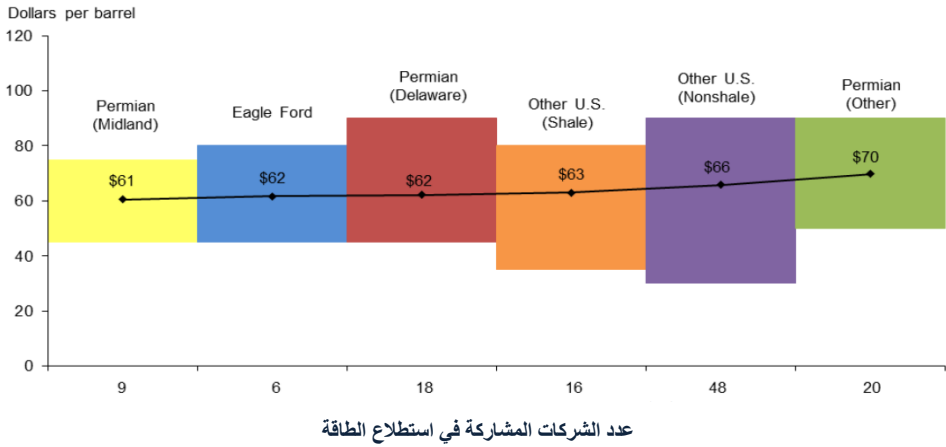
المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 25 يوليو 2025.



في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 61 دولار/برميل في منطقة Permian (حقل Midland) و 70 دولار/برميل في الحقول الأخرى بمنطقة Permian باستثناء حقل Delaware، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 59 إلى 70 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (9).

الشكل (9)

أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 25 يوليو 2025.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط والغاز العاملة خلال الربع الثاني من عام 2025، تظهر التقديرات انخفاض هذا المتوسط بمقدار 14 حفارة مقارنة بالربع السابق ليبلغ عددها حوالي 551 حفارة، وهو مستوى منخفض بمقدار 23 حفارة على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10). وفي هذا السياق، يذكر أن عدد حفارات النفط العاملة فقط قد انخفضت في نهاية الربع الثاني من عام 2025 إلى نحو 432 حفارة، وهو أدنى مستوى له منذ نهاية الربع الثالث من عام 2021، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار النفط الخام التي دفعت المنتجين للتركيز على تقليص الإنفاق الرأسمالي والحرص على عائداً للمستثمرين بدلاً من التوسع في عمليات الحفر. كما أثرت الرسوم الجمركية الأمريكية على تكلفة التشغيل وزادت من التحديات المالية.

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد حفارات النفط والغاز العاملة،

(2025 – 2024)

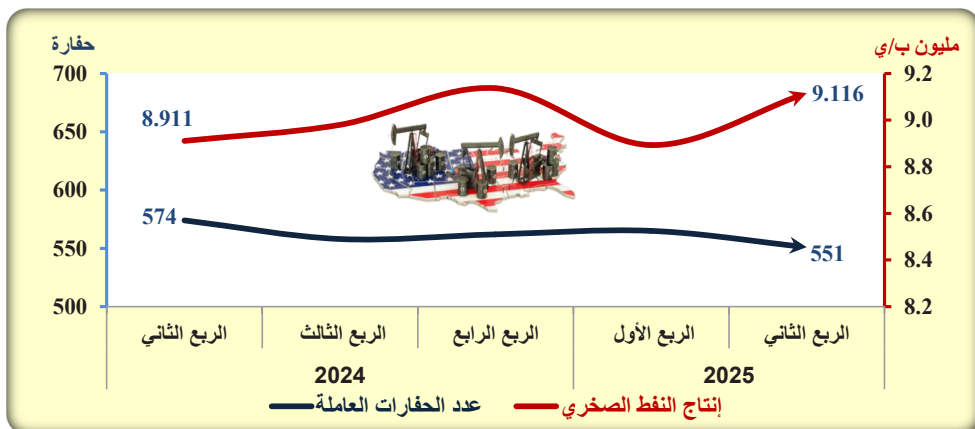
عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
574	8.911	الربع الثاني 2024
558	8.980	الربع الثالث
562	9.137	الربع الرابع
565	8.893	الربع الأول 2025
551	9.116	الربع الثاني
(14)	0.223	الربع الأول 2025
(23)	0.205	الربع الثاني 2024

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2025.

الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد حفارات النفط والغاز العاملة، (2025 – 2024)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2025.

هذا وتجدر الإشارة إلى قيام شركات الطاقة الأمريكية بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط الخام بها، وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام. في هذا السياق، استفادت شركات النفط الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التكسير الهيدروليكي



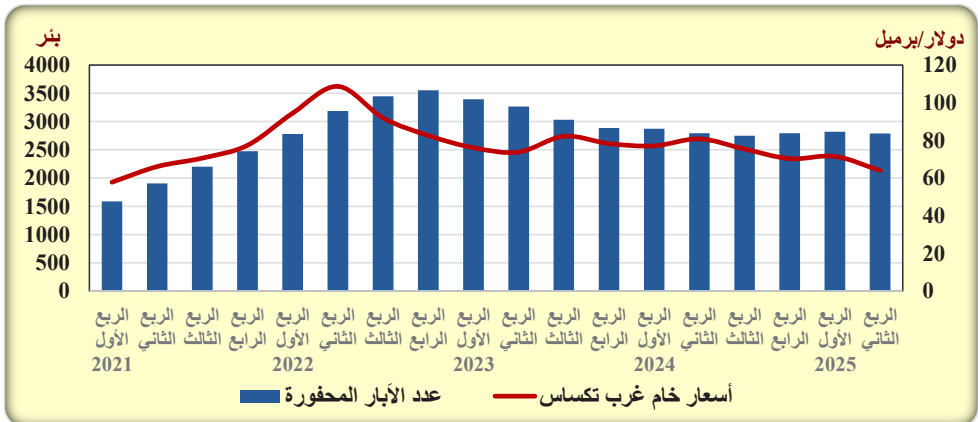
الإلكتروني، وعمليات الحفر الآلية لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات، حيث ساهم ذلك التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة للمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية. ومن المتوقع أن ترتفع الإنتاجية لكل منصة حفر مرة أخرى خلال عام 2025، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخراً في منطقة Permian سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة الأمريكية بزيادة إنتاج النفط الخام. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) في الولايات المتحدة الأمريكية

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 29 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 2790 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 4 آبار على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس الأمريكي التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (11).

الشكل (11)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي، (2025 – 2021)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2025.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتشير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 12 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق لـ 5291 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 567 بئر على أساس سنوي.

- الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني 2025 بشكل طفيف بلغ 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.03%، ليبلغ نحو 104.3 مليون ب/ي، مشكلاً ارتفاعاً بحوالي 1.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.3% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب في الصين ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا وباقي دول أوراسيا. في حين شهدت دول الأمريكيتين ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية وباقي الدول الآسيوية ارتفاعاً في الطلب على النفط، كما يوضح الجدول (6) والشكل (12).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2024-2025)

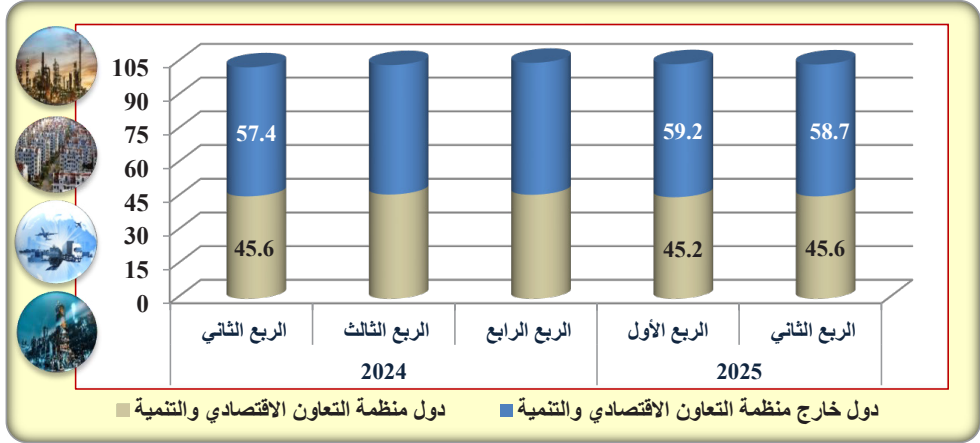
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
103.0	57.4	45.6	الربع الثاني 2024
104.0	57.6	46.4	الربع الثالث
105.5	59.3	46.3	الربع الرابع
104.3	59.2	45.2	الربع الأول 2025
104.3	58.7	45.6	الربع الثاني
(0.030)	(0.470)	0.440	الربع الأول 2025
1.300	1.260	0.040	الربع الثاني 2024
			التغير عن

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.



الشكل (12)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2025-2024)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من

المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2025:

- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثاني

من عام 2025 بنحو 440 ألف ب/ي، أي بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 45.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 40 ألف ب/ي فقط على أساس سنوي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكيتين خلال

الربع الثاني 2025 بمقدار 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 25 مليون ب/ي.

ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 60 ألف ب/ي،

وارتفاع الطلب في كندا والمكسيك بنحو 130 ألف ب/ي. في هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي،

بدعم من الارتفاع الملحوظ في نشاط مصافي التكرير عقب انتهاء عمليات الصيانة، لتلبية الطلب

القوي على وقود النقل في ظل بدء موسم القيادة والعطلات الصيفي، حيث ارتفع الطلب على

الكيروسين المستخدم كوقود الطائرات خلال الأسبوع الأول من مايو 2025 إلى نحو 2 مليون ب/ي

وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2019، كما ارتفع الطلب على الغازولين خلال الأسبوع الثالث من يونيو 2025 إلى نحو 9.7 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2021. يأتي ذلك إلى جانب موجة حرارة الطقس القوية التي رفعت استخدام التبريد بشكل كبير، مما أدى إلى استهلاك أعلى للكهرباء والوقود المستخدم في توليد الطاقة. في حين استمر تأثير الطلب الأمريكي سلباً بالرسوم الجمركية الأمريكية التي كان لها دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وضعف نمو النشاط في القطاع الصناعي.

وارتفع طلب دول أوروبا خلال الربع الثاني من عام 2025 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 640 ألف ب/ي على أساس فصلي، بدعم من الإنفاق الاستهلاكي الذي يظل هو المحرك الرئيسي للنمو في الطلب، تزامناً مع بداية موسم السياحة الصيفي – لا سيما في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، حيث ارتفع الطلب على وقود الطائرات والغازولين. يأتي ذلك إلى جانب التباطؤ في نمو مبيعات المركبات الكهربائية التي بلغت حصتها في سوق الاتحاد الأوروبي نحو 15.6% فقط، وفقاً لبيانات رابطة مصنعي السيارات الأوروبية (ACEA). في حين استمر تأثير الطلب على الديزل سلباً بضعف نشاط التصنيع – لا سيما في الاقتصادات الأوروبية الرئيسية، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا – وسط التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد.

وفي المقابل، انخفض طلب دول آسيا والمحيط الهادئ خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 390 ألف ب/ي على أساس فصلي، متأثراً بشكل رئيسي بتباطؤ النمو وارتفاع التضخم في كوريا الجنوبية تزامناً مع ضعف الطلب المحلي. فضلاً عن الإغلاق غير المخطط لبعض وحدات التقطير في مصافي تكرير النفط الخام مثل مصفاة "Kawasaki" في اليابان التي تأثر اقتصادها سلباً بالتوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما يوضح الجدول (7).



الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)
(مليون برميل/يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين	
45.6	7.0	13.6	25.0	الربع الثاني 2024
46.4	6.9	14.2	25.3	الربع الثالث
46.3	7.4	13.4	25.4	الربع الرابع
45.2	7.4	12.9	24.8	الربع الأول 2025
45.6	7.0	13.6	25.0	الربع الثاني
0.440	(0.390)	0.640	0.190	التغير الربع الأول 2025
0.040	0.030	(0.060)	0.070	الربع الثاني 2024

* بيانات تقديرية.

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 470 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.8% على أساس فصلي، ليصل إلى حوالي 58.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في دول الشرق الأوسط بمقدار 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 8.8 مليون ب/ي. وقد انخفض طلب الدول العربية على النفط بنحو 44 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ حوالي 7.3 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.4% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني من عام 2025. كما انخفض الطلب على النفط في دول أفريقيا بنحو 310 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ حوالي 4.6 مليون ب/ي.

وفيما يخص إجمالي طلب الدول الآسيوية فقد ارتفع خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 32.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 540 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي. حيث ارتفع الطلب في الهند

بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 5.8 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى وصول الطلب على الديزل إلى ثاني أعلى مستوى له على الإطلاق بدعم من زيادة النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، وارتفاع نشاط التعدين – لا سيما الفحم نظراً لاستخدامه في محطات الطاقة الحرارية خلال موسم ذروة الطلب على الكهرباء في فصل الصيف. فضلاً عن ارتفاع مبيعات السيارات والعطلات الصيفية التي دعمت الطلب على الغازولين، وارتفاع الطلب على غاز البترول المسال – لا سيما في القطاع المنزلي – تزامناً مع البرنامج الحكومي لدعم وتخفيف الضغط على الأسر محدودة الدخل. في حين تأثر الطلب على النفط في الهند سلباً بأعمال الصيانة للمصافي والبدائية المبكرة لموسم الرياح الموسمية.

كما ارتفع الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية – باستثناء الصين – خلال الربع الثاني من عام 2025 بشكل ملحوظ بلغ نحو 380 ألف ب/ي، وتركز ذلك الارتفاع بشكل رئيسي في الطلب على الديزل والغازولين ووقود الطائرات، مع استمرار الطلب القوي على غاز البترول المسال المستخدم في صناعة البتروكيماويات.

وفي المقابل، انخفض الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 340 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 16.5 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على الغازولين، وضعف نشاط التصنيع في ظل استمرار التوسع في استخدام شاحنات الغاز الطبيعي المسال الذي أثر سلباً على الطلب على الديزل، وانخفاض الطلب على غاز البترول المسال بسبب تأثر نشاط التصنيع بالتوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن الصيانة الموسمية لمصافي التكرير – لا سيما في شهري أبريل ومايو. في حين تلقى الطلب الصيني دعماً من زيادة حركة السفر الجوي خلال عطلة عيد العمال في شهر مايو، وما يرتبط بذلك من ارتفاع في الطلب على وقود الطائرات.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.9 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في البرازيل – أكبر اقتصاد في المنطقة – بنحو 30 ألف برميل/يوم، ليصل إلى 3.5 مليون ب/ي. كما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى – لا سيما الأرجنتين – بحوالي 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق.



وانخفض طلب دول أوراسيا على النفط بنحو 280 ألف ب/ي مقارنة بالربع الأول 2025. حيث انخفض طلب روسيا على النفط بمقدار 160 ألف ب/ي ليبلغ نحو 3.9 مليون ب/ي، كما انخفض الطلب في باقي دول أوراسيا بنحو 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.3 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)

التغير عن		2025		2024			
الربع الثاني 2024	الربع الأول 2025	الربع الثاني* 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	
0.256	(0.044)	7.3	7.3	7.5	7.4	7.0	الدول العربية :
0.263	(0.037)	6.2	6.2	6.4	6.3	5.9	الدول الأعضاء
(0.007)	(0.007)	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
0.324	(0.316)	6.1	6.4	6.4	6.0	5.8	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.580	(0.360)	13.3	13.7	13.9	13.4	12.8	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.540	0.090	32.5	32.4	32.3	31.5	32.0	الدول الآسيوية
(0.080)	(0.340)	16.5	16.9	17.1	16.8	16.6	منها: الصين
0.140	0.050	5.8	5.7	5.7	5.3	5.6	الهند
0.480	0.380	10.3	9.9	9.5	9.4	9.8	الدول الأخرى
0.090	0.060	6.9	6.8	6.9	6.9	6.8	دول أمريكا اللاتينية
0.150	0.030	3.5	3.4	3.4	3.4	3.3	منها: البرازيل
(0.060)	0.030	3.4	3.4	3.5	3.5	3.5	الدول الأخرى
0.050	(0.280)	5.1	5.4	5.4	5.1	5.1	دول أوراسيا
0.050	(0.160)	3.9	4.0	4.1	4.0	3.8	منها: روسيا
0.010	0.010	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
1.260	(0.470)	58.7	59.2	59.3	57.6	57.4	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد يوليو 2025.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

ارتفع إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 24 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.770 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 78 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد استقر في نهاية الربع الثاني من عام 2025 عند نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق وهو 1.056 مليار برميل، منخفضاً بنحو 12 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 24 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.714 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 66 مليون برميل على أساس سنوي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 26 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند حوالي 1.487 مليار برميل (منها 579 مليون برميل من النفط الخام و 908 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 65 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وارتفع المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 31 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبليغ 1.240 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 43 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 20.8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل 419 مليون برميل، منخفضاً بحوالي 29.5 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع الثالث من شهر أبريل إلى نحو 443.1 مليون برميل وهو أعلى مستوى لها منذ شهر يوليو 2022، تزامناً مع تراجع الصادرات بأكبر وتيرة منذ عام 2024. يأتي ذلك قبل أن ينخفض المخزون الأمريكي بشكل أسبوعي شبه متواصل (باستثناء الأسبوع الأول والثاني من شهر مايو) ليصل إلى 415.1 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2025،

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



ويعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع معدل تشغيل المصافي إلى أعلى مستوى له منذ يوليو 2024، الذي كان له دور في ارتفاع إجمالي **المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية** خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 51.8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند 821 مليون برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 13.5 مليون برميل على أساس سنوي.

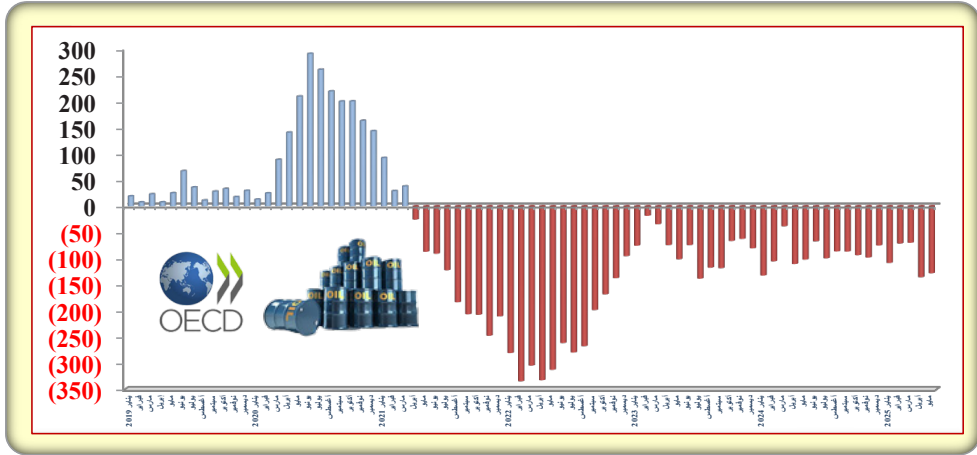
أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد انخفض بحوالي 27 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 909 مليون برميل (منها 335 مليون برميل من النفط الخام و 574 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 42 مليون برميل على أساس سنوي.

في حين ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 25 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 374 مليون برميل (منها 141 مليون برميل من النفط الخام و 233 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 29 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد استمر انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2020 – 2024) خلال الربع الثاني من عام 2025، حيث بلغ ذلك الانخفاض حوالي 135.3 مليون برميل في نهاية شهر أبريل 2025، وحوالي 127.7 مليون برميل في نهاية شهر مايو 2025، كما يوضح الشكل (13).

الشكل (13)

تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مارس 2019 – يوليو 2025).

المخزون التجاري العالمي⁶

ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** في نهاية الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 14 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 3.488 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 83 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى **إجمالي المخزون التجاري العالمي** ارتفاعاً بنحو 38 مليون برميل في نهاية الربع الثاني 2025 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى حوالي 6.258 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 5 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الثاني 2025 بمقدار 37 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.473 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 77 مليون برميل على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بحوالي 28 مليون برميل مقارنة

⁶ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



بالربع السابق، ليصل إلى نحو 1.385 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الصادرات من منطقة الشرق الأوسط، والضعف النسبي في الطلب على النفط. كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بحوالي 9 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 88 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

انخفض **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 5 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 1.559 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 39 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**⁷ في نهاية الربع الثاني 2025 بحوالي 6 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 403 مليون برميل. تجدر الإشارة إلى أن مكتب احتياطيات النفط التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أعلن في سبتمبر 2024 عن منح عقود لشراء 6 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي، والعقود الممنوحة هي لتسليم 1.5 مليون برميل شهرياً خلال الفترة (فبراير – مايو) 2025.

إجمالي المخزون العالمي⁸

بلغ **إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** في نهاية الربع الثاني من عام 2025 نحو 9.290 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 70 مليون برميل أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 120 مليون برميل أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (14).

⁷ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

⁸ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024 – 2025)
(مليون برميل)

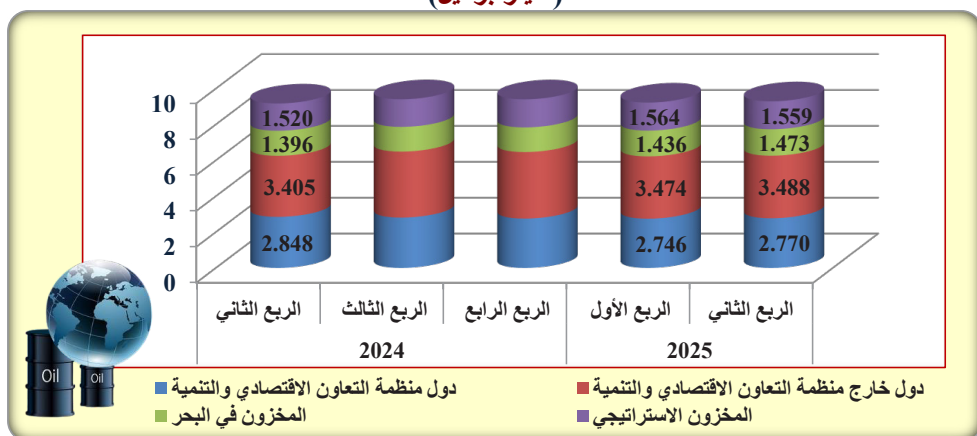
المنطقة	2024	2025	التغير عن
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2025
الأمريكتين	1552	1461	1487
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1283	1209	1240
أوروبا	951	936	909
آسيا/ المحيط الهادئ	345	349	374
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2848	2746	2770
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3405	3474	3488
إجمالي المخزون التجاري**	6253	6220	6258
المخزون في البحر	1396	1436	1473
المخزون الاستراتيجي منه :	1520	1564	1559
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	373	396	403
إجمالي المخزون العالمي	9170	9220	9290
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	61.8	60.3	59.4

* بيانات تقديرية.
** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Sep. 2024, June and July 2025.

الشكل (14)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024-2025)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Sep. 2024, June and July 2025.



والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثاني 2025 بلغت 59.4 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق والربع المماثل من العام السابق البالغ 60.3 و 61.8 يوم من الاستهلاك، على التوالي.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثاني من عام 2025، تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بوتيرة تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا. حيث تلقت أسعار النفط الخام دعماً من تفاقم التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من مخاوف حيال إمكانية إعادة توجيه تدفقات النفط من أكبر منطقة منتجة في العالم. وفرض عقوبات أمريكية تستهدف صادرات النفط وقطاع شحن الغاز المسال والنفط الخام وشبكته التجارية في إيران، مع تعهد الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات ثانوية على أي دولة أو شركة تشتري النفط الإيراني. وإعلان الاتحاد الأوروبي وبريطانيا فرض حزمة جديدة من العقوبات على روسيا تهدف إلى خفض عائدات الطاقة، وفرض عقوبات على شركات النفط الروسية.

في حين تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بكل من، تلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية، المرتبطة بالمخاوف حيال إمكانية حدوث انقطاع في الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط التي تستحوذ على نحو ثلث إنتاج النفط العالمي، عقب إعلان الرئيس الأمريكي عن التوصل إلى اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار. والأمال المعقودة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة الروسية الأوكرانية، مما يمهّد الطريق لتخفيف العقوبات المفروضة على روسيا، ويعزز صادراتها النفطية.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2025. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد انخفضت في شهر أبريل 2025، على الرغم من انخفاض مؤشر الدولار⁹، للشهر الثالث على التوالي، متأثراً بحالة عدم اليقين بشأن تأثير السياسات

⁹ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

التجارية الأمريكية، وضعف مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي أدى إلى زيادة التوقعات بخفض محتمل لأسعار الفائدة الأمريكية. وواصلت أسعار النفط الخام انخفاضها في شهر مايو، رغم استمرار تراجع مؤشر الدولار الأمريكي الذي تلقى دعماً نسبياً من تحسن الطلب على الملاذات الآمنة وارتفاع معنويات المخاطرة. وفي شهر يونيو، ارتفعت أسعار النفط الخام تزامناً مع تراجع مؤشر الدولار الأمريكي للشهر الخامس على التوالي، مسجلاً أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام، في ظل ضعف الطلب على الملاذات الآمنة، والمخاوف بشأن المسار المالي الأمريكي طويل الأجل – لا سيما فيما يتعلق بارتفاع مستويات الديون، والتوقعات حيال انخفاض أسعار الفائدة. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي أمر نادرًا ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2025، حيث تأثرت أسعار النفط الخام بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة، المرتبطة بوتيرة تصاعد التوترات الجيوسياسية، واضطرابات السياسة التجارية الأمريكية، وقرارات مجموعة دول أوبك+ التي كان لها دوراً مهماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية احتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك



الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود ومنتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 97 ألف ب/ي أي بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 6 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بحوالي 789 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق، تراجعت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو 2025 إلى نحو 5.5 مليون ب/ي، مسجلة أكبر انخفاض أسبوعي لها منذ ديسمبر 2024. يذكر أن الرسوم الجمركية الأمريكية كان لها دور رئيسي في انخفاض واردات النفط الخام من المكسيك في شهر أبريل 2025 إلى ثاني أدنى مستوى لها منذ يناير 1982 بلغ نحو 371 ألف ب/ي فقط.

في حين ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 33 ألف ب/ي أي بنسبة 1.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 1.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 319 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2025 إلى نحو 2.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر يوليو 2024، حيث كانت العديد من مصافي خليج المكسيك ما زالت خاضعة لموسم الصيانة الموسمية. هذا وتجدر الإشارة إلى

ارتفاع واردات المنتجات النفطية في ولاية "California" أكبر أسواق الغازولين ووقود الطائرات في الولايات المتحدة إلى نحو 279 ألف ب/ي في شهر مايو 2025، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر يونيو 2021، نتيجة الانقطاعات في المصافي التي تسببت في أزمة إمدادات في الأسواق على طول الساحل الغربي للولايات المتحدة، وفقاً لبيانات شركة "Kpler" لتتبع الشحنات. ومن المتوقع أن تصبح ولاية "California" أكثر اعتماداً على الواردات بعد إغلاق مصفاة فيليبس 66 (PSX.N) وفالبرو (VLO.N) الرئيسيتين بحلول عام 2026، في ظل تزايد الضغوط التنظيمية وضغوط التكلفة. وعلى جانب الصادرات، **انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام** خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 360 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 393 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض تلك الصادرات في الأسبوع الأخير من شهر يونيو 2025 إلى حوالي 2.3 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر يوليو 2023، ويعزى ذلك إلى تقلص الفارق بين أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي وأسعار عقود برنت الأجلة الذي يجعل شحن النفط الأمريكي غير مناسب اقتصادياً.

بينما **ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية** بحوالي 387 ألف ب/ي، أي بنسبة 6% مقارنة بمستويات الربع السابق، لتصل إلى حوالي 6.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 207 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الأسبوع الثاني من شهر مايو 2025 إلى 7.9 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها منذ بداية شهر نوفمبر 2024.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 2.8 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 2.7 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 1.9 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، **كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).**



الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
5.0	11.1	2.7	الربع الثاني 2024
4.6	10.9	2.6	الربع الثالث
4.7	11.2	2.5	الربع الرابع
5.0	11.0	2.0	الربع الأول 2025
5.0	11.6	2.3	الربع الثاني
0.039	0.643	0.264	الربع الأول 2025
0.030	0.506	(0.396)	الربع الثاني 2024

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.228)	(0.175)	(4.6)	الربع الثاني 2024
(0.317)	(0.229)	(5.0)	الربع الثالث
(0.218)	(0.131)	(5.3)	الربع الرابع
(0.379)	(0.245)	(4.7)	الربع الأول 2025
(0.203)	(0.480)	(5.1)	الربع الثاني
0.176	(0.235)	(0.355)	الربع الأول 2025
0.025	(0.305)	(0.527)	الربع الثاني 2024

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الثاني 2025 بحوالي 643 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.9%، لتصل إلى حوالي 11.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 506 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، تراجع واردات الصين من النفط الخام في شهر أبريل 2025 مقارنة بالشهر السابق، إلى نحو 11.7 مليون ب/ي، وهو مستوى أعلى بنسبة 7.5% على أساس سنوي في ظل وفرة شحنات النفط الخام منخفضة السعر من روسيا وإيران، والتوجه لزيادة مخزونات مصافي التكرير الحكومية خلال فترات الإغلاق للصيانة الدورية. وانخفضت واردات الصين من النفط الخام في شهر مايو إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر بلغ نحو 11 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى ذروة أعمال الصيانة المخطط لها في المصافي الحكومية والمستقلة، فضلاً عن التراجع الملحوظ في أحجام العقود طويلة الأجل، وانخفاض الواردات من النفط الخام الإيراني المنقول بحراً. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام في شهر يونيو إلى نحو 12.1 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أغسطس 2023، على خلفية إنتهاء عمليات الصيانة الموسمية لمصافي التكرير، وزيادة تدفقات النفط الخام من المملكة العربية السعودية وإيران.

وانخفضت واردات الصين من المنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025 بمقدار 36 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 0.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 324 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الملحوظ في الواردات من زيت الوقود الخام خلال شهر مايو، في ظل ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات وانخفاض خصم ضريبة الاستهلاك.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2025. في حين ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بنحو 200 ألف ب/ي أو بنسبة 19.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1.2 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 20 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى توجه مصافي التكرير للاستفادة من هوامش الربح المرتفعة للوقود المكرر واستخدامها لحصص التصدير المتبقية. وقد تأثرت صادرات المنتجات النفطية سلباً بخفض الصين معدل خصم ضريبة القيمة المضافة على تصدير العديد من المنتجات،



بما في ذلك الغازولين ووقود الطائرات والديزل، اعتباراً من بداية شهر ديسمبر 2024، في خطوة تزيد من تكلفة صادرات المنتجات النفطية وتحد من القدرة التنافسية لمصافي التكرير في الصين. وبشكل عام، ارتفع صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 407 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 11.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 202 ألف ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 39 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت 0.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على الوقود، فضلاً عن ارتفاع الواردات من النفط الخام الروسي لتصل في شهر يونيو 2025 إلى حوالي 2.08 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ يوليو 2024، مدفوعة بالخصومات الكبيرة رغم العقوبات الأمريكية، وقيام المصافي بتخزين النفط الخام وسط التوترات الجيوسياسية في غرب آسيا، وفقاً لشركة Kpler لتتبع شحنات الطاقة. في حين تأثرت واردات الهند من النفط الخام سلباً بعمليات الصيانة في مصافي التكرير خلال شهر أبريل 2025.

يذكر أن الهند برزت كأكبر مستورد لشحنات النفط الخام الروسي المنقول بحراً بأسعار مخفضة، عقب فرض عقوبات على تلك الشحنات بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية. ومن جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن متوسط واردات الهند من النفط الخام الأمريكي بلغ حوالي 271 ألف ب/ي خلال الفترة (يناير – يونيو) 2025، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 51% على أساس سنوي، وكانت الزيادة أكثر وضوحاً في الربع الثاني من العام، حيث شهد ارتفاعاً بنسبة 114% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024. هذا وقد ارتفع اعتماد الهند على واردات النفط الخام إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بلغت نسبته 90% في شهر أبريل 2025، تزامناً مع ارتفاع وارداتها لتلبية الطلب المتنامي في القطاعين الصناعي والتجاري.

في حين استقرت واردات الهند من المنتجات النفطية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 25 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفيما يتعلق بالصادرات،

انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 177 ألف ب/ي، أي بنسبة 12.8% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو تقريباً نفس المستوى المسجل خلال الربع المماثل من العام السابق. حيث شهدت تلك الصادرات انخفاضاً حاداً في شهر أبريل 2025 بسبب صيانة مصافي التكرير والطلب المحلي المتزايد الذي كان له دور رئيسي في تراجع صادرات الهند من الديزل إلى أدنى مستوى لها منذ فبراير 2012. يأتي ذلك قبل أن ترتفع صادرات الهند من المنتجات النفطية في شهر مايو بدعم من ارتفاع صادرات كل من، الديزل الذي قامت المصافي بشحن كميات أكبر منه إلى جنوب شرق آسيا وأوروبا، والغازولين وقود الطائرات تزامناً مع اقتراب موسم السفر الصيفي، فضلاً عن زيت الوقود المستخدم في العمليات الصناعية. وعادت الصادرات انخفاضها في شهر يونيو 2025، على خلفية تأثير تجارة النفط الهندية بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى تحول حركة مرور السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما أضاف حوالي 10 أيام إلى طرق الشحن بين آسيا وأوروبا، مع زيادة تكاليف الوقود.

وبذلك ارتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 215 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 55 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية خلال الربع الثاني من عام 2025، حيث انخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بنحو 240 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 80.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف ب/ي على أساس سنوي. انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 470 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 45.6 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج مصافي التكرير في الصين بشكل ملحوظ بلغ حوالي 560 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 14.2 مليون ب/ي. حيث تسببت عمليات الصيانة المكثفة للمصافي الحكومية في انخفاض متوسط معدلات تشغيلها لتصل إلى نحو 72.9% في شهر مايو 2025، وهو أدنى مستوى له منذ الربع الأخير من عام 2022، وفقاً لشركة الاستشارات



"Sublime China". كما واجهت المصافي المستقلة، المعروفة بأسم "أباريق الشاي - teapots" الموجودة في مقاطعة Shandong – التي تمثل نحو ربع الطاقة التكريرية للصين – ضعفاً ملحوظاً في هوامش الربح خلال شهر أبريل 2025، على خلفية ضعف الطلب على الوقود. يأتي ذلك إلى جانب فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على مصفائين صينيتين مستقلتين بسبب شرائهما النفط الخام الإيراني، مما أدى إلى صعوبات في استلام الشحنات في الموانئ وتأمين التمويل، ودفع مصافي المستقلة الأخرى الأكبر حجماً إلى وقف مشترياتها من النفط الخام الإيراني. وفي شهر يونيو 2025، ارتفع معدل تشغيل مصافي التكرير في الصين إلى 15.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2023، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قيام المصافي الحكومية بزيادة إنتاجها بعد الإنتهاء من أعمال الصيانة الموسمية، مما رفع معدلات تشغيلها إلى نحو 80%، تزامناً مع الطلب المتزايد على وقود الطائرات والمواد الخام المستخدمة في صناعة البتروكيماويات.

كما انخفضت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 240 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.4 مليون ب/. وفي هذا السياق، شهدت إنتاجية المصافي في الهند انخفاضاً في شهر أبريل بنسبة 0.6% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 5.2 مليون ب/ي، على خلفية تراجع الإمدادات المحلية من النفط الخام والانخفاض الحاد في إجمالي هوامش أرباح التكرير. وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير الهندية في شهر مايو إلى 5.5 مليون ب/ي، بدعم من قوة الطلب المحلي على النفط وصادرات المنتجات النفطية، رغم تأثرها سلباً بإغلاق شركة "Mangalore" الهندية للتكرير والبتروكيماويات لوحدة تقطير النفط الخام التي تبلغ طاقتها 144 ألف ب/ي. وعاودت إنتاجية مصافي التكرير في الهند انخفاضها خلال شهر يونيو، لتصل إلى نحو 5.4 مليون ب/ي، ويرجح أن يكون ذلك مدفوعاً بتراجع الطلب المحلي بسبب الرياح الموسمية.

وفي المقابل، ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في إفريقيا بنحو 170 ألف ب/ي، بدعم من تشغيل بعض مصافي التكرير الجديدة وتوسعة المصافي القائمة. ففي نيجيريا، يتواصل تشغيل مصفاة "Dangote" التي تبلغ طاقتها التكريرية 650 ألف ب/ي، وقد واجهت وحدة تكسير الوقود مشاكل مستمرة في شهر مايو 2025، مما أدى إلى إبقاء معدل التشغيل عند مستوى 45 – 50%، وامتدت أعمال الصيانة غير المخطط لها خلال شهري أبريل ومايو لفترة أطول من المخطط لها، وفقاً لشركة "Kpler". وتخضع مصفاة "Port Harcourt" لبرنامج إعادة تأهيل حيث تعمل حالياً

بنحو 70% من طاقتها بعد إعادة تشغيلها في أواخر عام 2024. كما استأنفت مصفاة "Warri" العمل بقدرة تشغيلية جزئية. وفي أنغولا، دخلت المرحلة الأولى من مصفاة "Cabinda" حيز التشغيل في أبريل 2025 بطاقة تكرير تبلغ نحو 30 ألف ب/ي، على أن تبلغ قدرتها الكاملة البالغة 60 ألف ب/ي بعد استكمالها. وتتقدم أعمال تطوير مصفاة "Lobito" التي ستكون هي الأكبر في أنغولا، رغم التحديات تمويلية. وفي ساحل العاج، تم الإعلان في شهر أبريل 2025 عن خطة توسيع طاقتها التكريرية من خلال بناء مصفاة جديدة بطاقة 170 ألف ب/ي، إضافة إلى توسعة القدرة التكريرية للمصافي القائمة إلى نحو 100 ألف ب/ي. وتتقدم أوغندا في تطوير مصفاة "Kabale" بسعة إنتاجية تبلغ 60 ألف ب/ي.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الثاني 2025 بنحو 70 ألف ب/ي على أساس فصلي، تزامناً مع عودة جميع مصافي التكرير التي تم استهدافها تقريباً خلال الربع السابق إلى العمل. إلا إنها تأثرت سلباً بأعمال الصيانة الموسمية في شهر أبريل. هذا وتسعى مصافي التكرير الروسية لمعالجة المزيد من النفط الخام على أمل تعزيز صادرات الوقود، للحد من التأثير السلبي للعقوبات الأمريكية الجديدة على ناقلات النفط والتجار الذين يقومون بتصدير النفط الخام الروسي غير المُعالج. ويأتي ذلك تزامناً مع استمرار تضرر صناعة التكرير الروسية من قيود التصدير، وارتفاع تكاليف الاقتراض بسبب زيادة أسعار الفائدة، واستهداف البنية التحتية الروسية في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. في حين انخفضت إنتاجية المصافي في دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30 ألف ب/ي، متأثرة بعمليات الصيانة الموسمية في مصافي التكرير بالبرازيل – لا سيما في شهر أبريل 2025. ومن المتوقع أن تُبقي أعمال الصيانة في مواقع أخرى تابعة لشركة "Petrobras" الطاقة التكريرية المتوقفة عن العمل مرتفعة خلال عام 2025.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الشرق الأوسط بنحو 40 ألف ب/ي على أساس فصلي، حيث تسعى تلك المصافي التي تزخر بالطاقات الإنتاجية الجديدة، لزيادة تنافسيتها في عام 2025، من خلال مصفاة الزور في دولة الكويت التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 615 ألف ب/ي، ومصفاة الدقم في سلطنة عُمان التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 230 ألف ب/ي، ومصفاة كربلاء في جمهورية العراق التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 140 ألف ب/ي، فضلاً عن التوسعة الجارية لمصفاة بابكو في مملكة البحرين لرفع طاقتها الإنتاجية إلى حوالي 400 ألف ب/ي.



أما فيما يخص نشاط مصافي تكرير النفط الخام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت المنتجات النفطية المكررة خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 230 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 35.1 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إنتاجيتها إلى حوالي 16.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 880 ألف ب/ي على أساس فصلي، بدعم من انتهاء عمليات الصيانة الموسمية المكثفة في شهر أبريل 2025، وارتفاع الصادرات من المنتجات النفطية، وبدء موسم السفر الصيفي الذي يشهد عادة ارتفاعاً في الطلب على وقود النقل، الذي كان له دور رئيسي في وصول معدل تشغيل مصافي التكرير خلال الأسبوع الأخير من يونيو 2025 إلى 94.9% وهو أعلى مستوى مسجل له منذ شهر يوليو 2024.

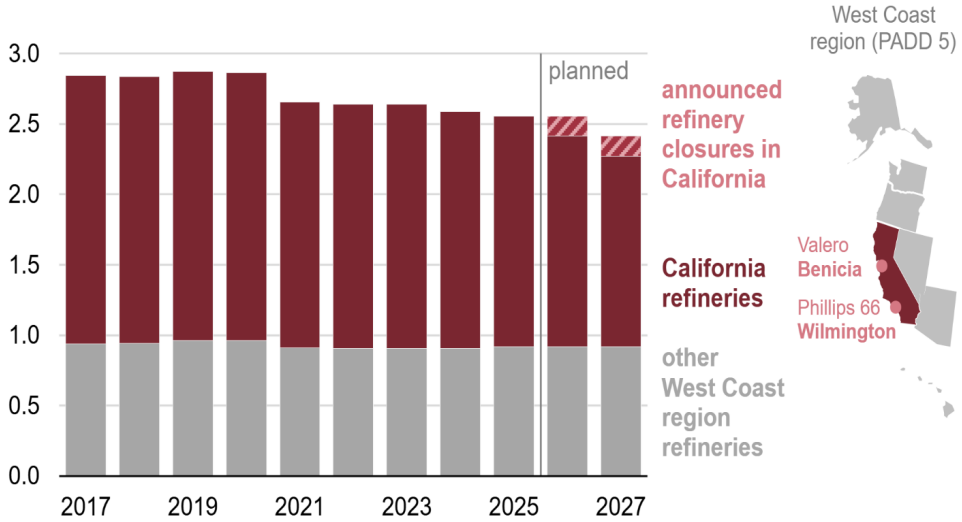
يذكر أن قطاع التكرير الأمريكي تأثر سلباً بالرسوم الجمركية الأمريكية على كندا، لا سيما في ظل اعتماد حوالي 40% من مصافي التكرير الأمريكية على النفط الخام الثقيل المنتج في كندا (في الغالب من الرمال النفطية)، حيث انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية من كندا في شهر أبريل 2025 إلى أدنى مستوى لها في عامين. في هذا السياق، حذرت مجموعة صناعة التكرير الأمريكية من أن المصافي التي تعالج النفط الخام الكندي لن تجد بسهولة إمدادات بديلة، في حال فرض تلك الرسوم، التي قد تزيد بشكل حاد من تكاليف التشغيل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع انخفاض تشغيل المصافي الأمريكية خلال عام 2025، تزامناً مع الإنخفاض المتوقع في السعة التكريرية انعكاساً بعض الخطط المعلنة للإغلاق، حيث أشارت شركة "Phillips 66" إلى إنها ستغلق مصفاة التكرير الكبيرة التابعة لها في ولاية Los Angeles في أواخر عام 2025، كما أوضحت شركة "LyondellBasell" المصنعة للمواد الكيميائية خططها المعلنة منذ فترة طويلة لإغلاق مصفاة Houston بشكل دائم في عام 2025.

ومن المتوقع أن تفقد ولاية "California" الأمريكية نحو 17% من إجمالي طاقتها التكريرية خلال الفترة حتى شهر يوليو 2027، بسبب إغلاق مصفائين مخطط لهما. وفي حال تحقق ذلك، فمن المرجح أن يُسهم إغلاق المرافق في زيادة تقلبات أسعار الوقود على الساحل الغربي. حيث أعلنت شركة "Phillips 66" في شهر أكتوبر الماضي عن خططها لإغلاق مصفاة "Wilmington" التي

تبلغ طاقتها التكريرية 139 ألف ب/ي، في وقت لاحق من عام 2025. كما قدمت شركة "Valero" في شهر أبريل 2025، إشعاراً بإنهاء عمليات التكرير في مصفاة "Benicia" التابعة لها في خليج سان فرانسيسكو، والتي تبلغ طاقتها التكريرية 145 ألف ب/ي، بحلول نهاية شهر أبريل 2026. ويُمثل إغلاق تلك المصافي استمراراً لانخفاض طاقة التكرير على الساحل الغربي الأمريكي، عقب إغلاق مصفاة "Rodeo" في أوائل عام 2024، وإغلاق مصفاة "Martinez" في عام 2020.

الشكل (15)
تطور الطاقة التكريرية على الساحل الغربي الأمريكي، (2017-2027)
(مليون ب/ي)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وانخفض نشاط مصافي التكرير الأوروبية، متأثراً بانخفاض هوامش التكرير بشكل ملحوظ في ظل ضعف نمو الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، وتأثر الطلب باستمرار تباطؤ الطلب على الديزل في نشاط التصنيع، وزيادة المنافسة من مشروعات تكرير النفط الخام الجديدة الأحدث في مناطق مثل الشرق الأوسط وآسيا، واستمرار توقف العمل في وحدة تكرير النفط المتضررة من الحريق في مصفاة "Corinth"، مع تأجيل أعمال الإصلاح حتى شهر أغسطس 2025. في حين تلقى نشاط مصافي التكرير دعماً من إنتهاء أعمال الصيانة في بعض المصافي مثل ExxonMobil Port خلال الربع الثاني من عام 2025. هذا وتشير شركة Argus لتحليل أسواق السلع الرئيسية إلى أنه من



المقرر إغلاق ما يقرب من نحو 400 ألف ب/ي أو نحو 3% من إجمالي طاقة التكرير في أوروبا، بشكل دائم خلال عام 2025، بما في ذلك مصفاة Grangemouth التي تنتج 150 ألف ب/ي في اسكتلندا، ومصفاة Wesseling التي تنتج نحو 147 ألف ب/ي في ألمانيا، وحوالي ثلث الطاقة التكريرية في مصفاة Gelsenkirchen التي تنتج حوالي 257 ألف ب/ي لشركة BP. يذكر أن حوالي 30 مصفاة تكرير في أوروبا قد أغلقت منذ عام 2000.

كما انخفض أداء نشاط مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، متأثراً بضعف الطلب المحلي في كوريا الجنوبية، والإغلاق غير المخطط لبعض وحدات التقطير في مصافي تكرير النفط الخام مثل مصفاة "Kawasaki" في اليابان التي تعمل على دمج منشآت الإنتاج للتكيف مع انخفاض الطلب الناجم عن تقلص عدد السكان وارتفاع معدلات الشيخوخة، كما يوضح الجدول (12) والشكل (16).

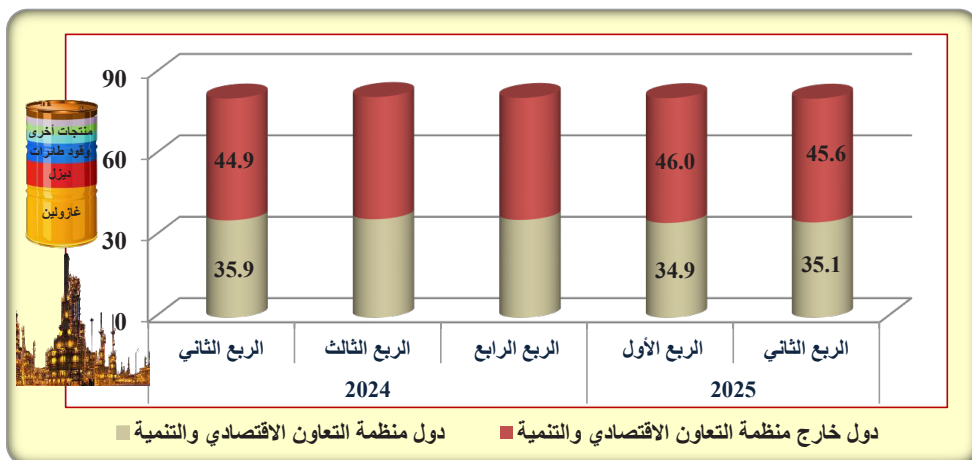
الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2024 – 2025)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2024	2025	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	التغير عن
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	35.9	34.9	35.1	0.230	(0.730)		
الأمريكتين	19.2	18.2	18.7	0.490	(0.460)		
أوروبا	11.1	11.1	10.8	(0.240)	(0.240)		
آسيا/المحيط الهادئ	5.6	5.6	5.6	(0.020)	(0.030)		
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	44.9	46.0	45.6	(0.470)	0.630		
الصين	14.3	14.8	14.2	(0.560)	(0.030)		
الهند	5.4	5.6	5.4	(0.240)	0.020		
دول الشرق الأوسط	8.1	7.9	8.0	0.040	(0.100)		
روسيا	5.3	5.3	5.4	0.070	0.070		
دول أمريكا اللاتينية	3.7	3.6	3.5	(0.030)	(0.180)		
أفريقيا	1.9	2.1	2.3	0.170	0.430		
دول أخرى*	6.4	6.8	6.9	0.080	0.420		
الإجمالي العالمي	80.8	80.9	80.7	(0.240)	(0.100)		

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد يوليو 2025.

الشكل (16)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2025-2024)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد يوليو 2025.



ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2025 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. قرارات دول منظمة أوبك والدول العشر المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

■ استكمال سياسة العودة التدريجية والمرونة لتعديلات الإنتاج الطوعية

عقدت دول أوبك+ الثماني التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر من عام 2023، وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، ثلاثة اجتماعات لمراجعة ظروف السوق العالمية وتوقعاتها، قررت خلالها تعديل إنتاجها بإجراء زيادة بمقدار 411 ألف ب/ي على أساس شهري خلال الفترة (مايو – يوليو) 2025، أي ما يعادل ثلاث زيادات شهرية كان متفق عليها سابقاً، كما يوضح الجدول (13). ويأتي ذلك في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة وأساسيات السوق السليمة، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط. ويمكن إيقاف تلك الزيادات التدريجية مؤقتاً أو إلغاؤها وفقاً لتطورات ظروف السوق النفطية، وستسمح هذه المرونة لدول أوبك+ الثماني بمواصلة دعم استقرار سوق النفط العالمية.

الجدول (13)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية خلال الفترة (مايو – يوليو) 2025،
(ألف برميل/يوم)

يوليو 2025	يونيو 2025	مايو 2025	
9534	9367	9200	السعودية
4122	4086	4049	العراق
3169	3092	3015	الإمارات
2488	2466	2443	الكويت
936	928	919	الجزائر
9240	9161	9083	روسيا
1514	1500	1486	كازاخستان
782	775	768	عُمان

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

■ خطط تعويض الزيادة في الإنتاج خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)

في السادس عشر من أبريل 2025، حددت دول أوبك+ الثماني التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية، إجراء تخفيضات في الإنتاج يبلغ إجماليها نحو 4.6 مليون ب/ي خلال الفترة (أبريل 2025 – يونيو 2026)، لتعويض الإنتاج الزائد عن المستوي المتفق عليه، كما يوضح الجدول (14).

الجدول (14)

خطط تعويض الزيادة في الإنتاج لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية خلال الفترة (أبريل 2025 – يونيو 2026)

(ألف برميل/يوم)

الإجمالي	2026						2025									أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو																		
15															15	السعودية								
1934	120	120	120	124	125	125	130	135	135	135	130	135	140	140	120	العراق								
386	63	62	57	33	33	33	20	20	10	10	10	10	10	10	5	الإمارات								
150										37	38	30	23	15	8	الكويت								
																الجزائر								
691										189	163	137	111	85	6	روسيا								
1299	36	42	38	40	38	49	69	114	160	135	141	126	132	116	63	كازاخستان								
97									15	14	19	17	15	12	5	عمان								
4572	219	224	215	197	196	207	219	269	320	520	501	455	431	378	222	الإجمالي								

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. اضطرابات السياسة التجارية الأمريكية

أدت اضطرابات السياسة التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة في فرض مزيد من الرسوم الجمركية على وارداتها من دول العالم، إلى تفاقم المخاوف بشأن حدوث ركود اقتصادي، مما تسبب في انخفاض حاد في توقعات الطلب على النفط، وسط تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين التي فرضت هي الأخرى رسوم جمركية انتقامية، لتراجع أسعار النفط الخام خلال جلسات التداول في التاسع من شهر أبريل 2025 إلى أدنى مستوياتها منذ أربعة أعوام، مسجلة أسوأ سلسلة خسائر لها على مدار خمسة أيام منذ عام 2022، حيث انخفضت أسعار عقود خام برنت الأجل إلى 60.4 دولار للبرميل، وانخفضت أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي الأجل



إلى 57.1 دولار للبرميل. قبل أن تعاود أسعار النفط الخام ارتفاعها في نهاية جلسات التداول من نفس اليوم الموافق التاسع من أبريل 2025، مسجلة مكاسب يومية بلغت نسبتها أكثر من 4%، عقب إعلان الرئيس الأمريكي تعليق الرسوم الجمركية لمدة 90 يوماً على الدول التي أبدت استعداداً للتفاوض، ولم تتخذ تدابير جمركية انتقامية ضد الولايات المتحدة، بأي شكل من الأشكال. يأتي ذلك قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين لمدة 90 يوم تنتهي في 12 أغسطس 2025، لتصبح 30% على السلع الصينية و 10% على السلع الأمريكية. كما تم الإعلان عن إتفاقية تجارية أمريكية مع المملكة المتحدة.

وعلى الرغم من أن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن إعفاء واردات النفط والغاز من الرسوم الجمركية الجديدة، ساهم في الحفاظ على العلاقات التجارية الحيوية، خاصة مع كندا والمكسيك، إلا أن المصافي الأمريكية التي تعتمد على النفط الثقيل من كندا والمكسيك واجهت تكاليف أعلى بسبب الرسوم على السلع غير المتوافقة مع اتفاقية "United States-Mexico-Canada"، مما دفعها إلى البحث عن بدائل للموردين. وأدت الرسوم الجمركية على الصلب والألومنيوم البالغ نسبتها 25%، إلى زيادة تكاليف البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومصافي التكرير ومعدات الحفر، مما حد نسبياً من نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي. وأظهر استطلاع الطاقة الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية أن النسبة الأكبر من شركات خدمات حقول النفط تتوقع تراجع الطلب بسبب الرسوم الجمركية.

ومن ثم أصبحت الكلمة المفتاحية الأساسية لوصف عام 2025 حتى الآن هي "عدم اليقين"، حيث انخفضت أسهم شركات الطاقة التي خفضت بدورها من نفقاتها الرأسمالية لعامي 2025 و 2026 بسبب الرسائل المتضاربة بشأن السياسة التجارية الصادرة عن الإدارة الأمريكية، مما يهدد الإمدادات النفطية وأمن الطاقة العالمي على المدى الطويل.

3. تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط

في الثالث عشر من يونيو 2025، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. حيث تم استهداف أهم منشآت النفط والغاز الطبيعي الإيرانية، بما في ذلك مستودع "شهران" وهو أحد أكبر مراكز تخزين وتوزيع الوقود في العاصمة الإيرانية "طهران"، تبلغ سعته التخزينية 260 مليون لتر موزعة على 11 خزاناً للوقود. وتم استهداف مصفاة "طهران"، الواقعة في منطقة شهر ري، مما أثر سلباً على لوجستيات توزيع الوقود في أكثر مناطق إيران اكتظاظاً بالسكان وأهمها اقتصادياً. واستُهدف حقل "بارس الجنوبي" للغاز الطبيعي، الواقع قبالة سواحل محافظة بوشهر في جنوب إيران (تتشارك إيران حقل بارس الجنوبي مع دولة قطر، ويُسمى حقل الشمال)، وهو يحتوي على حوالي 1260 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج، أي ما يُمثل حوالي 20% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، مما تسببت في أضرار جسيمة وحريق في منشأة معالجة الغاز الطبيعي "المرحلة 14"، وأوقفت منصة إنتاج بحرية تُنتج حوالي 12 مليون متر مكعب/يوم. وتم استهداف مصنع "فجر جم"، أحد أكبر منشآت معالجة الغاز في إيران، والذي يُعالج الوقود من حقل بارس الجنوبي. واستُهدفت منشأة لتخزين النفط في منطقة شهران شمال غرب طهران مما تسبب في حريق امتد إلى صهاريج تخزين المنتجات النفطية، كما تم استهداف مستودع آخر لتخزين النفط في منطقة الري الواقعة جنوب طهران.

انعكس تصاعد التوترات الجيوسياسية بشكل سريع على أسواق الطاقة العالمية، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق الأجلة خلال التعاملات يوم الجمعة الموافق 13 يونيو 2025 بنسبة بلغت نحو 13%، قبل أن تغلق مسجلة أعلى وتيرة زيادة يومية لها منذ عام 2022 نسبته 7%، لتقترب أسعار عقود خام برنت من مستوى 75 دولار/برميل، ويعزى ذلك إلى المخاوف من إعادة توجيه تدفقات النفط من أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم، من خلال تقييد الإمدادات في مضيق هرمز الذي يمر عبره 20% من تجارة النفط العالمية، ونحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. وارتفع السعر اليومي القياسي لنقلات النفط الخام العملاقة (VLCC) التي تنقل النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الصين بنسبة 40%، مما يعكس ارتفاع علاوة المخاطر التي يتقاضاها مالكي الناقلات للعبور عبر مضيق هُرمز. كما ارتفعت أسعار ناقلات النفط العملاقة من الخليج العربي إلى آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 60%، وفقاً لشركة "Argus" لتتبع شحنات الطاقة.



وفي الثالث والعشرون من شهر يونيو 2025، ارتفعت أسعار النفط الخام الأجلة في افتتاح جلسات التداول، لتتجاوز عقود خام برنت مستوى 80 دولار/برميل لفترة قصيرة. ولكن مع منتصف اليوم حدث سلوك مفاجئ من المستثمرين في أسواق النفط الأجلة، فبدلاً من تعزيز ارتفاع الأسعار نتيجة الاستهداف الأمريكي للمنشآت النووية الإيرانية، كانت الأسعار تسير في اتجاه مغاير، حيث تزايدت عمليات بيع العقود الأجلة بشكل ملحوظ، على خلفية عدم تعطل حركة ناقلات النفط والغاز في مضيق هرمز، والمؤشرات بقرب نهاية تلك التوترات الجيوسياسية، مما شكل ضغطاً كبيراً على أسعار النفط الخام الأجلة، لينخفض سعر خام برنت في نهاية جلسات التداول بشكل حاد، هو الأكبر منذ شهر أغسطس 2022، بلغت نسبته نحو 7.2%، ليصل إلى نحو 71.5 دولار/برميل، تزامناً مع تلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية، المرتبطة بالمخاوف حيال إمكانية حدوث انقطاع في الإمدادات النفطية من منطقة الشرق الأوسط، عقب إعلان الرئيس الأمريكي عن التوصل إلى اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار.

رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على اقتصادات الدول الأعضاء في أوبك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوبك خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 288 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 252 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إمدادات النفط الخام من السعودية بمقدار 232 ألف ب/ي، والامارات بمقدار 50 ألف ب/ي، والكويت والجزائر بمقدار 11 ألف ب/ي لكل منهما، على خلفية قرارات دول أوبك+ التي أعلنت عن تعديلات طوعية في أبريل ونوفمبر 2023، بالمضي قدماً في العودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي اعتباراً من 1 أبريل 2025، وإجراء زيادة في إجمالي الإنتاج بمقدار 411 ألف ب/ي على أساس شهري في مايو ويونيو 2025، فضلاً عن تراجع الطلب، كما يوضح الجدول (15) والشكل (17).

الجدول (15)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2024-2025)*

كمية الصادرات (مليون ب/ي)		قيمة الصادرات (مليار دولار)	
2024	الربع الثاني	16.423	128.2
2025	الربع الأول	15.883	110.5
2025	الربع الثاني*	16.171	100.0
الربع الأول 2025		0.288	(10.5)
الربع الثاني 2024		(0.252)	(28.2)
التغير عن			

* بيانات تقديرية.

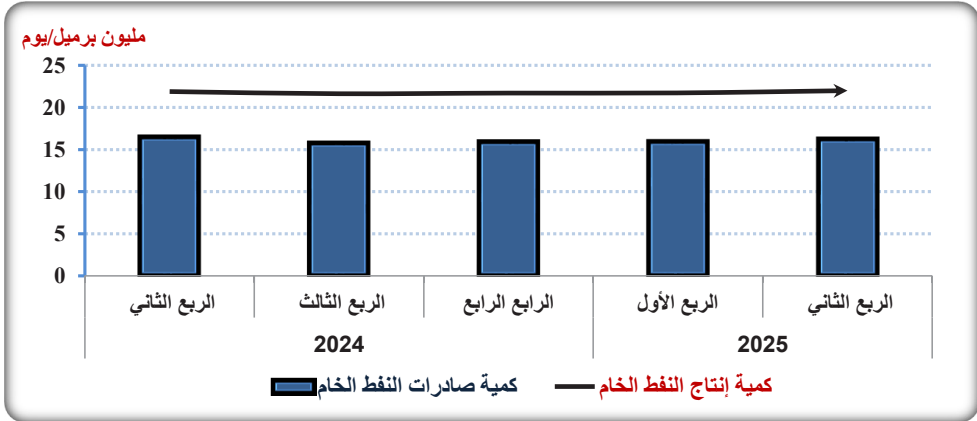
ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (17)

مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2024-2025)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

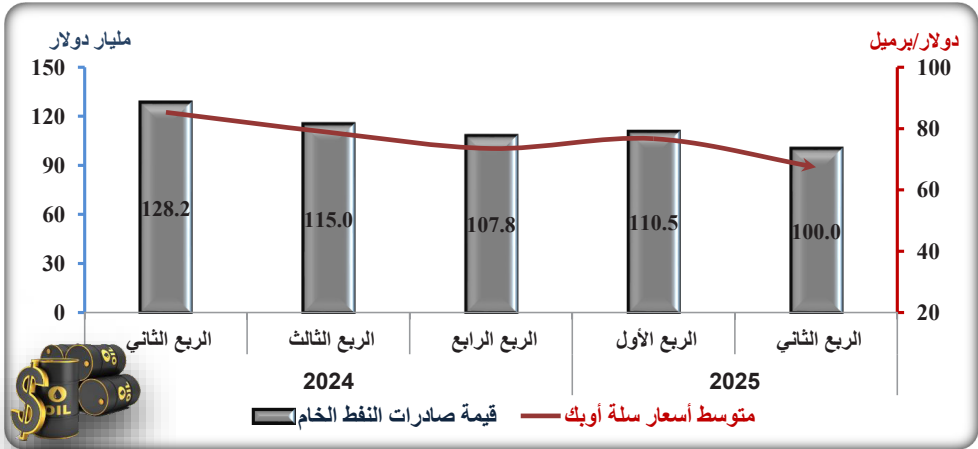


2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية للنفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2025 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع، على الرغم من ارتفاع كمية الصادرات الذي حد من تراجع قيمتها. حيث انخفضت قيمة صادرات النفط الخام بنحو 10.5 مليار دولار، أي بنسبة 9.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 100 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 28.2 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 22% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (15) والشكل (18).

الشكل (18)

مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك،
(2025-2024)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني 2025. حيث كان لانخفاض العائدات النفطية تأثيراً سلبياً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، تزامناً مع البيئة الجيوسياسية غير المستقرة، وحالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، ظلت اقتصادات الدول الأعضاء ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية، مما ساهم في تباطؤ معدل التضخم وتعزيز الاستثمار وسوق العمل.

كما تلقى الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء دعماً من نمو النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي. ويتوقع استمرار تحسن نمو القطاع النفطي على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوابك الأعضاء في مجموعة أوبك+¹⁰ التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية في شهري أبريل ونوفمبر 2023، بزيادة إنتاجها على أساس شهري بمقدار 411 ألف ب/ي في يوليو 2025، وبمقدار 548 ألف ب/ي في أغسطس 2025، وبمقدار 457 ألف ب/ي في سبتمبر 2025 مما سيكون له انعكاساً إيجابياً على الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في بداية شهر مايو 2025، أوضح أن ميزان المخاطر التي تواجه الأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية، في ظل التوترات الجيوسياسية التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدة استمرارها ونطاق توسعها، وزيادة حالات عدم اليقين، ولا سيما المرتبطة بالتوترات التجارية العالمية. ومع ذلك، يُتوقع أن تساهم الأفاق الإيجابية للاقتصاد العالمي واستقرار أساسيات السوق النفطية العالمية في دعم الطلب المحلي والطلب الخارجي، ويخفف من الضغوط على الأوضاع المالية والقطاع النفطي في المدى القريب.

خامساً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض المتوسط السنوي لأسعار خام غرب تكساس الأمريكي إلى نحو 65.2 دولار/برميل في عام 2025، نتيجة التوقعات بزيادة ملحوظة في إمدادات النفط الخام العالمية – لا سيما من الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك+، في مقابل استمرار ضعف نمو الطلب العالمي على النفط، مما سيؤدي إلى ارتفاع المخزونات النفطية العالمية. ويحيط بتلك التوقعات قدر كبير من عدم اليقين، مرتبط بمخاوف تعطل الإمدادات في حالة تجدد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية. يأتي ذلك إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بالمفاوضات التجارية الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية

¹⁰ تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين.



وشركائها التجاريين. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط أسعار النفط الخام (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض إلى نحو 66.9 دولار/برميل في عام 2025 ونحو 62.4 دولار/برميل في عام 2026، بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وزيادة المعروض النفطي والتوترات التجارية.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون في الربع الثالث 2025 بنحو 230 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 53.8 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات في عام 2025 بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق، ل يبلغ 54 مليون ب/ي، وستكون المحركات الرئيسية لهذا الارتفاع هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين. في حين يتوقع انخفاض الإمدادات بشكل ملحوظ من أنجولا.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى أن نمو الإنتاج من خارج مجموعة دول أوبك+ سيبطل ملحوظاً في عام 2025، حيث يُتوقع أن يرتفع بنحو 1.3 مليون ب/ي، وستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والبرازيل، وغيانا.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2025 بشكل ملحوظ يبلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 105.5 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 720 ألف ب/ي، وسيكون الداعم الرئيسي لهذا الارتفاع هو دول أوروبا ودول الأمريكيتين – لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتوقع ارتفاع الطلب في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 510 ألف ب/ي – لا سيما في الصين ودول الشرق الأوسط. وبشكل عام، تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى نمو إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2025، بمعدل 1.2% مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2024، ويصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ نحو 105.1 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.3% فقط ليصل إلى نحو 45.8 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2% ليصل إلى 59.3 مليون برميل/يوم – مع استحواذ الدول الآسيوية – بما في ذلك الصين والهند – على الجزء الأكبر من النمو المتوقع. وسيكون نمو الطلب العالمي على النفط مدفوعاً بشكل رئيسي بالطلب القوي على السفر الجوي وتزايد حركة النقل البري، بما في ذلك النقل بالشاحنات. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن تساهم إضافات الطاقة الإنتاجية في صناعة البتروكيماويات – لا سيما في الصين ودول الشرق الأوسط – في نمو الطلب العالمي على النفط.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد أشارت إلى أن الطلب العالمي على النفط لا يزال ينمو بمعدل أقل مقارنة بالعقد السابق لجائحة فيروس كورونا (2010-2019). ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 0.8 مليون ب/ي في عام 2025، مدفوعاً بشكل شبه كامل بالطلب من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لا سيما الدول الآسيوية.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: المخاوف بشأن إمكانية تشديد السياسة التجارية الأمريكية – وما يرتبط بها من إمكانية انخفاض أحجام التجارة العالمية وتفاقم التضخم، ومن ثم تراجع أداء الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على النفط، فضلاً عن استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا – رغم تراجع وتيرة تصاعدها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استمرار الجهد المستمر والدؤوب الذي تبذله مجموعة أوبك+، ومن ضمنها ست من الدول الأعضاء في منظمة أوابك، بهدف تعزيز الإجراءات الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية.



سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثالث من عام 2025

1- قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

✓ قرار دول أوبك+ الثماني (السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان) بزيادة مستوى الإنتاج على أساس شهري بمقدار 548 ألف ب/ي في شهر أغسطس 2025، وبمقدار 547 ألف ب/ي في شهر سبتمبر 2025.

2- التوترات التجارية وانعكاساتها على آفاق الاقتصاد العالمي والطلب على النفط

✓ الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والذي يقضي بفرض رسوم جمركية بنسبة 15% على معظم سلع الاتحاد الأوروبي، ومشترىات أوروبية من منتجات الطاقة الأمريكية بقيمة 750 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

✓ توصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق تجاري مع كل من اليابان وفيتنام، مما ساهم في رفع معنويات المستثمرين وتوقعاتهم بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط.

3- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على آفاق الإمدادات النفطية

✓ تعليق إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أعاد تسعير علاوة المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط – أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم.

✓ منح الرئيس الأمريكي روسيا مهلة نهائية 50 يوم لإنهاء التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا أو مواجهة عقوبات، قبل تقليص تلك المهلة إلى فترة تتراوح ما بين 10 – 12 يوم.

✓ تهديد الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية ثانوية نسبتها تبلغ 100% على الدول التي تشتري النفط الخام الروسي، بما في ذلك الصين والهند، مما أثار المخاوف بشأن إمكانية تعطل تدفقات تجارة النفط ونقص الإمدادات.

✓ موافقة الاتحاد الأوروبي على خفض السقف السعري للنفط الخام الروسي، في إطار حزمة عقوبات جديدة تشمل حظراً على أكبر مصفاة تساهم فيها شركة "روسنفت" في الهند.

✓ توجه الولايات المتحدة لتخفيف القيود على قطاع الطاقة الفنزويلي، مما يعزز صادراتها النفطية، ويخفف من حدة نقص النفط الخام الثقيل في مصافي التكرير الأمريكية.

✓ استهداف بعض حقول النفط في إقليم كردستان العراق، مما خفض الإنتاج بما يتراوح بين 140 إلى 150 ألف ب/ي، بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)